

تقرير حقوق الإنسان في الكويت لعام 2015

ملخص تنفيذي

الكويت إمارة دستورية وراثية تحكمها أسرة آل صباح. ومع أنه يوجد أيضاً برلمان منتخب ديمقراطياً، لكن السلطة النهائية هي في يد الأمير. كانت الانتخابات البرلمانية لعام 2013 حرة وعادلة بشكل عام، بالرغم من مقاطعة بعض المجموعات المعارضة لها. واحتفظت السلطات المدنية بسيطرة فعالة على قوات الأمن.

وشملت المشاكل الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان قيود على قدرة المواطنين في تغيير حكومتهم، وفرض قيود على حرية التعبير والتجمع، وخاصة بين العمال الأجانب وعديمي الجنسية العرب (المسمون بـ "البدون")؛ وعدم تطبيق قوانين حماية العامل وحقوق العمال ضمن السكان العاملين المغتربين، وبخاصة في قطاعات الخدمات المحلية وقطاعات الخدمات التي لا تتطلب مهارة، مما أدى إلى مستويات عالية جداً من الإستهفاف والتعرض للاتجار بالبشر.

ومن المشاكل الأخرى لحقوق الإنسان تقارير عن إساءة أفراد قوات الأمن لمعاملة السجناء والمتظاهرين مع إفلات معظمهم من العقاب، والاعتقال التعسفي وترحيل العمال الأجانب خارج نطاق القضاء، والقيود المفروضة على حريات الصحافة وتكوين الجمعيات وحقوق العمال وعلى الحريات الدينية، والقيود المفروضة على حرية التنقل لمجموعات معينة، بما في ذلك العمال الأجانب والبدون. وكذلك واجهت النساء والبدون وغير المواطنين تمييزاً اجتماعياً وقانونياً. ظل العنف المنزلي ضد المرأة مستمراً، وكذلك العنف ضد عاملات المنازل، وجميعهن من غير المواطنين.

اتخذت الحكومة في بعض الحالات خطوات لمقاضاة ومعاقبة المسؤولين الذين ارتكبوا تجاوزات، سواء داخل الأجهزة الأمنية أو في أماكن أخرى في الحكومة. وكان الإفلات من العقاب في بعض الأحيان مشكلة فيما يتعلق بقضايا الفساد.

القسم 1. احترام كرامة الشخص، بما في ذلك عدم تعريضه إلى أي مما يلي:

أ. الحرمان من الحياة على نحو تعسفي أو غير مشروع

لم ترد أية تقارير عن ارتكاب الحكومة أو عملائها أية أعمال قتل على نحو تعسفي أو غير مشروع.

في يونيو/حزيران وقع هجوم إرهابي على مسجد شيعي مما أدى إلى مقتل 27 شخصاً وجرح 227. وقد ادعى تنظيم داعش مسؤوليته عن الهجوم.

ب. الاختفاء

لم ترد أية تقارير عن حالات اختفاء أشخاص بدوافع سياسية.

ج. التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة

يحظر الدستور والقانون التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة؛ لكن ذكرت بعض التقارير أن بعض عناصر الشرطة ورجال الأمن أساؤوا أثناء العام معاملة المحتجزين. وكان احتمال إساءة الشرطة ورجال الأمن معاملة غير المواطنين، وخاصة العرب غير الخليجين والأسويين، أعظم من احتمال إساءتهم معاملة المواطنين الكويتيين. في يناير/كانون الثاني ادعى أحد نشطاء البدون بأن السلطات اعتقلته وضربته عقب احتجاج على حقوق الأشخاص عديمي الجنسية. واعتقلت قوات الأمن في بعض الأحيان وضايقت الأفراد المتحولين جنسياً.

وذكر عدة أشخاص بأنهم تعرضوا للضرب، إما من قبل الشرطة أو عناصر أمن دولة الكويت، عند نقاط تفتيش للشرطة أو في الاعتقال. في مارس/آذار أُلقت السلطات القبض على الناشط في مجال حقوق الإنسان، نواف الهندال، خلال احتجاج في ساحة الإرادة أمام مجلس الأمة، ووجهت إليه تهمة التشهير بحكام دولة مجاورة والمشاركة في تجمع غير قانوني. وذكرت تقارير إعلامية أن السلطات اعتقلته وضربته مع تسعة آخرين من المتظاهرين. وفي وقت لاحق، فرضت الحكومة حظراً على سفره. وتقررت محاكمة نواف الهندال في يناير/كانون الثاني 2016.

أفادت الحكومة أنها حققت في الماضي في مزاعم سوء المعاملة وعاقبت بعض المخالفين. وعلى الرغم من أن الحكومة لم تفصح علناً عن كل نتائج تحقيقاتها أو العقوبات التي فرضتها، غير أنها أذانت ضابط شرطة في يونيو/حزيران لضربه أنثى من غير المواطنين. ووفقاً لتقارير إعلامية دفع ضابط الشرطة غرامة مقدارها 300 دينار (1000 دولار).

الأوضاع في السجون ومراكز الاعتقال

كانت ظروف السجن والاعتقال مطابقة عموماً للمعايير الدولية، لكن المرافق كانت في بعض الأحيان مزدحمة، وافترقت إلى الصرف الصحي الملائم. وأفادت جماعات حقوق الإنسان في البلاد أن ظروف ومستويات المعيشة في السجون تحسنت خلال العام.

الأوضاع المادية: يضم مجمع السجن المركزي السجون الثلاثة في البلاد وهي: سجن للرجال الذين ينتظرون المحاكمة أو المحكوم عليهم في جرائم بسيطة، وسجن آخر للرجال المدانين بارتكاب جرائم أكثر خطورة، وسجن للنساء المعتقلات قبل المحاكمة والإدانة، أو اللاتي ينتظرن الترحيل. كان هناك ما يقرب من 4,000 سجين في السجن المركزي. وقد احتوت كل زنزانة من أربعة إلى ستة أشخاص، وأفاد السجناء أنهم عاشوا في ظروف مكتظة بشكل معتدل، مع أن معظم الإكتظاظ كان في سجن النساء.

كانت هناك مرافق منفصلة للرجال والنساء ولكن لم تكن هناك مرافق منفصلة للأحداث، واحتجزت السلطات الأشخاص الذين في انتظار المحاكمة في نفس المرافق التي يُحتجز فيها المجرمون المدانون.

وأفادت تقارير أن ثلاثة سجناء توفوا في السجن: واحد بسبب اعتداء من قبل زملائه السجناء، وواحد من جرعة زائدة من المخدرات، وواحد غير مواطن من الانتحار.

وكان مركز الترحيل في طلحة، وهو الوحيد في البلاد، يتسع لـ 1000 شخص. كان عدد المعتقلين الكلي غير معروف، على الرغم من أن المراقبين أفادوا بحالات اكتظاظ في بعض الأحيان وصرف صحي رديء في الغالب نتيجة لعمر المرفق.

الإدارة: لم يكن أمناء المظالم موجودين للرد على الشكاوى نيابة عن السجناء. وقد سمحت السلطات للسجناء والمعتقلين بتقديم الشكاوى لإدارة السجن وطلب إجراء تحقيق بشأن ادعاءات جديرة بالتصديق حول الظروف المهينة غير الإنسانية، لكن السجناء أفادوا بعدم الاستجابة أحياناً للطلبات الروتينية.

المراقبة المستقلة: سمحت وزارة الداخلية بالمراقبة المستقلة لأوضاع السجون من قبل مراقبين غير حكوميين ومجموعات حقوق الإنسان الدولية. وسمحت السلطات لموظفين من اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بزيارة السجون ومراكز الاحتجاز. كما سمحت الحكومة للجمعية الكويتية لحقوق الإنسان والجمعية الكويتية للتقييم الأساسي لحقوق الإنسان بزيارة السجناء خلال العام. وذكر مسؤول حكومي أن ما يقرب من 70 منظمة محلية ودولية غير حكومية قامت بزيارة السجون خلال العام.

د. الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي

يحظر القانون الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي. ومع ذلك أفادت تقارير عديدة بأن الشرطة اعتقلت الأفراد على نحو تعسفي، في المقام الأول كجزء من الإجراءات المتواصل ضد المقيمين غير الشرعيين.

قامت السلطات خلال العام بترحيل ما يقرب من 22,000 من العمال الأجانب لانتهاك القانون أو للاشتباه بارتكابهم مخالفات قانونية طفيفة بدلاً من ملاحقتهم قضائياً. في أغسطس/آب قامت وزارة الداخلية بمداهمات مفاجئة في جميع المحافظات الست واعتقلت 1444 من العمال الأجانب لأسباب متنوعة من الانتهاكات بما في ذلك جرائم صغيرة، وحبس مواد محظورة، وانتهاك قوانين الإقامة. وأفادت تقارير بأن السلطات رحلت جميع هؤلاء العمال المحتجزين.

دور الشرطة وأجهزة الأمن

تُعتبر الشرطة وحدها مسؤولة عن إنفاذ القوانين غير المتعلقة بأمن الدولة، ويشرف جهاز مباحث أمن الدولة الكويتي على الأمور المتعلقة بالأمن القومي، ويخضع كلاهما للإشراف من قبل السلطات المدنية في وزارة الداخلية. القوات المسلحة (القوات البرية، والقوات الجوية، والبحرية، وخفر السواحل) هي المسؤولة عن الأمن الخارجي وتتبع لوزارة الدفاع. الحرس الوطني الكويتي هو كيان مستقل وتشمل مسؤوليته حماية البنية التحتية الحرجة، ودعم وزارتي الدفاع والداخلية، والحفاظ على حالة التأهب والإستعداد الوطني.

احتفظت السلطات المدنية بسيطرة فعالة على قوات الأمن. في حين أن الحكومة امتلكت آليات فعالة للتحقيق ومعاينة الانتهاكات والفساد، لكنها لم تطبقها دوماً. ولم يبدو أن السلطات حققت في عدة مزاعم حول إساءة معاملة المعتقلين على أيدي أفراد من جهاز مباحث أمن الدولة الكويتي.

وبشكل عام، تولت الشرطة مسؤولياتها الأساسية بصورة فعالة. ووردت تقارير عن أن بعض مخافر الشرطة لم تكن جادة في تعاملها مع طلبات مقدمي الشكاوى، وخاصة الأجانب وضحايا الإغتصاب والعنف

المنزلي. في حالات سوء المعاملة المزعومة من قبل الشرطة، يدرس كبير محققي الدائرة مزاعم سوء المعاملة ويحيل ما يستحق الإحالة منها إلى المحكمة لإجراء محاكمة. كان هناك بعض الأدلة على إفلات الشرطة من العقاب، لا سيما في الحالات التي يستخدم فيها أفراد الأمن القوة المفرطة لتفريق المشاركين في مظاهرات سياسية واحتجاجات غير مرخصة. وفي حالات إساءة المعاملة المزعومة من قبل عناصر من مباحث أمن الدولة، لم تكن هناك معلومات متاحة عن إجراءات التحقيق أو التحقيقات الفعلية.

في 23 مارس/آذار، فرقت الشرطة احتجاجات في ساحة الإرادة التي حدثت على مدى الأسبوعين الماضيين بسبب احتجاج السجناء السياسيين واعتقال نشطاء سياسيين بارزين في وسائل التواصل الاجتماعي. اعتقلت الشرطة 19 متظاهراً وأفادت تقارير أنها اعتدت على عشرات آخرين بالهراوات والغاز المسيل للدموع. ومن بين المصابين كان النائب البرلماني السابق محمد الكندري.

ووفقاً للحكومة، قدم أفراد خلال الأشهر الخمسة الأولى من هذا العام 100 شكوى ضد وزارة الداخلية، تتعلق في معظمها بمحققين في مجال إنفاذ القانون. وأدت 30 من الشكاوى إلى إجراءات تأديبية.

وأفادت وسائل إعلام بوقوع اعتداءات جنسية من قبل ضباط الشرطة على مدار السنة، وعادة ضد نساء من جنسيات أخرى. وإلى حد كبير لم تستجب قوات الأمن للعنف بين أفراد الأسرة أو ضد العاملات في المنازل، لا سيما إذا كان الضحايا من غير المواطنين.

إجراءات الاعتقال ومعاملة المعتقلين

يتعين عادة على ضباط الشرطة الحصول على مذكرة اعتقال رسمية من النائب العام أو أحد القضاة قبل إلقاء القبض على أي شخص، إلا في حالات المطاردة الحثيثة أو عند مشاهدة ارتكاب جريمة أو في بعض الحالات الاستثنائية الأخرى. ووردت عدة تقارير عن قيام الشرطة باعتقال واحتجاز الرعايا الأجانب دون الحصول على مذكرة اعتقال رسمية، كجزء، في المقام الأول، من إجراءات الحكومة ضد المقيمين بصفة غير قانونية. بيد أن المحاكم لا تقبل عادة النظر في القضايا إلا إذا صدرت مذكرة اعتقال رسمية قبل إلقاء القبض على المتهم. وعموماً أبلغت السلطات المعتقلين على وجه السرعة بالتهمة الموجهة إليهم، وسُمح لهم بالوصول إلى محاميهم وأفراد عائلاتهم.

والتزاماً بالقانون، يمكن للشرطة احتجاز المشتبه فيهم في القضايا الجنائية في مخفر الشرطة لمدة أقصاها أربعة أيام، مع تمديد يصل إلى ثلاثة أسابيع لكل قضية، دون توجيه تهمة إليهم. وأثناء هذه الفترة يجوز للسلطات منع المحامين وأهالي المحتجزين من زيارتهم. وخلال هذه الفترة سمحت السلطات للمحامين بحضور الإجراءات القانونية، لكنها لم تسمح لهم بالاتصال مباشرة بموكليهم. ويعطي القانون الحق للشخص المحتجز في الحصول فوراً على قرار قضائي حول قانونية احتجازه، لكن هذا الحق لم يتم تطبيقه دوماً. إذا تقدمت السلطات بتهمة، فقد يأمر المدعي العام باحتجاز المشتبه به لمدة 10 أيام إضافية. كما يجوز للمدعي العام استصدار أمر من المحكمة لتمديد فترة الاحتجاز ريثما تتم المحاكمة. وفي حالة واحدة أُلقت السلطات القبض على رجل من البدون ومددت احتجازه ست مرات. وهناك نظام للإفراج عن المتهمين الذين ينتظرون المحاكمة بكفالة. وقامت جمعية المحامين الكويتية بتوفير محامين للمتهمين المعوزين؛ وفي هذه الحالات لا يكون للمدعي عليهم الحق في اختيار المحامي المكلف بالدفاع عنهم.

لا تنتظر المحاكم في اتهامات تتعلق بارتكاب جنحة، وبدلاً من ذلك تقوم وزارة الداخلية بالفصل فيها. ووكيل وزارة الداخلية هو المسؤول عن توقيع جميع أوامر الترحيل.

الاعتقال التعسفي: يحظر القانون الاعتقال والاحتجاز التعسفي، وقد التزمت الحكومة بهذا الحظر بالنسبة للمواطنين. كانت هناك تقارير تفيد بأنه خلال المداهمات، قامت الشرطة باعتقال تعسفي لغير المواطنين، بما في ذلك بعض الذين كانوا يحملون تصاريح إقامة سارية المفعول وتأشيرات دخول، وادعوا أنهم كانوا متفرجين ولم يتدخلوا بشيء.

الاحتجاز قبل المحاكمة: كان الاحتجاز التعسفي المطول قبل المحاكمة لا يزال يمثل مشكلة، وفي عام 2013 كان أكثر من 10 بالمائة من نزلاء السجون محتجزين على ذمة المحاكمة. وقد احتجزت السلطات بعض المعتقلين بعد انتهاء فترة الإحتجاز القصوى والتي هي ستة أشهر. كان الاحتجاز المفرط في مركز الترحيل، حيث لا توجد حدود زمنية قصوى على احتجاز ما قبل الترحيل، مشكلة أيضاً، خاصة عندما كان على المعتقل حقوق مالية لمواطن أو كان مواطناً من بلد دون تمثيل دبلوماسي في البلد لتسهيل وثناق الخروج.

العفو العام: عفا الأمير عن 1,129 من المجرمين المدانين خلال العام.

هـ. الحرمان من المحاكمة العلنية المنصفة

ينص القانون والدستور على استقلال السلطة القضائية، وقد احترمت الحكومة بشكل عام استقلالية القضاء. ومع أن الدستور والقانون ينصان على استقلال السلطة القضائية، لكن الأمير يعين جميع القضاة، ويخضع تجديد التعيينات القضائية لموافقة السلطة التنفيذية. وحصل القضاة الكويتيون على تعيين مدى الحياة؛ إلا أن القضاة من غير المواطنين الكويتيين عملوا على أساس عقود قابلة للتجديد تسري لمدد تتراوح ما بين سنة واحدة وثلاث سنوات. ويجوز لوزير العدل إنهاء عمل القضاة بسبب. وادعى المقيمون الأجانب المتورطون في نزاعات قانونية مع مواطنين أن المحاكم في كثير من الأحيان أظهرت التحيز لصالح المواطنين. وفي حين لا توجد أحكام قانونية تمنع النساء من التعيين كقضاة ومدعين عامين، فالطريق الوحيد لتلك المناصب هو من خلال العمل في مكتب المدعي العام. واعتباراً من 15 ديسمبر/كانون الأول، لم تسمح الحكومة لمزيد من النساء بتقديم طلبات لشغل منصب المدعي العام.

وبموجب القانون، فإن المسائل المتعلقة بالوضع القانوني وأحكام أخرى تتعلق بقانون الهجرة لا تخضع للمراجعة القضائية. وعلى سبيل المثال، فإن غير المواطنين الذين تم اعتقالهم بسبب إقامتهم غير المشروعة، أو الذين تلغى إقامتهم الشرعية بسبب اعتقالهم، لا تتوفر لديهم إمكانية الوصول إلى المحاكم. ويُخضع القانون غير المواطنين المتهمين بمخالفات غير جنائية، بما في ذلك بعض انتهاكات الإقامة والمرور، إلى إجراءات الترحيل الإدارية التي لا يمكن الطعن فيها في المحكمة؛ ومع ذلك، فإن غير المواطنين المتهمين في قضايا جنائية يواجهون إجراءات ترحيل قانونية، يمكن الطعن فيها في المحكمة.

إجراءات المحاكمة

ينص الدستور على افتراض البراءة والحق في محاكمة قانونية وحق المتهم في الدفاع. القضاء ليس مستقلاً عن السلطة التنفيذية في حالة القضاة غير المواطنين، وذلك بسبب إعادة تعيينهم التي تتطلب موافقة الأمير. ويحظر القانون صراحة إلحاق الأذى البدني والنفسي بالمتهم. وبموجب القانون، يتمتع المدعى عليهم أيضاً

بالحق في الحصول على معلومات مفصلة عن التهم الموجهة إليهم مع التفسير المجاني والترجمة، حسب الضرورة. تتم المحاكمات الجنائية بصورة علنية إلا إذا قررت المحكمة أو الحكومة ضرورة إتمام الإجراءات في جلسات مغلقة من أجل "الحفاظ على النظام العام" أو "الحفاظ على الأخلاق العامة". ولا توجد محاكمة أمام هيئة محلفين. وتكون الجمعية الكويتية للمحاميين ملزمة، في حال طلبت المحكمة منها ذلك، بتعيين محام بدون أتعاب للمتهمين المعوزين وذلك في القضايا المدنية أو التجارية أو الجنائية، وقام المدعى عليهم فعلاً باستخدام هذه الخدمات. للمتهمين الحق في الحصول على الوقت الكافي والتسهيلات اللازمة لإعداد دفاعهم. وعموماً تمكن المتهمون ومحاموهم من الوصول إلى الأدلة التي في حوزة الحكومة، لكن لم يتسنَّ لعامة الناس الوصول إلى معظم وثائق المحكمة. وتوفر وزارة العدل عموماً مترجمين للمتهمين عند الحاجة.

وللمدعى عليهم الحقوق في مواجهة متهمهم ومن يشهد ضدهم وفي إحصار من يشهد لصالحهم، مع أن السلطات لم تتح هذه الفرصة دوماً للمتهمين. لا يمكن إكراه المتهمين على الشهادة أو الاعتراف بالذنب. وللمدعى عليهم الحق في استئناف الأحكام أمام محكمة أعلى، ويمارس العديد من الأشخاص هذا الحق.

وكانت هناك تقارير بأن ذوي الدخل المنخفض وعمال أجانب من غير المواطنين الكويتيين وعاملات منازل لم يتمكنوا من تحمل تكاليف الاستشارات القانونية ومتابعة القضايا المرفوعة ضد صاحب العمل أو الكفيل. في بعض الأحيان، إن لم يكن لديهم تمثيل قانوني، حاول المدعي العام نيابة عنهم النظر في قضيتهم إنما بمشاركة ضئيلة أو معدومة من قبل العمال أو أسرهم. عندما تلقى العمال مساعدة من طرف ثالث لرفع قضية، غالباً ما كانت تلك القضايا تحل لدى دفع صاحب العمل تسوية نقدية لتجنب المحاكمة.

وأفادت تقارير بأن المحاكم حرمت النشاط البدون من بعض حقوقهم القانونية.

السجناء والمحتجزون السياسيون

كانت هناك عدة حالات من أشخاص محتجزين بسبب آرائهم السياسية. وعلى مدار العام، ألفت الحكومة القبض على بضع عشرات من الأشخاص بتهم مثل المشاركة في مظاهرات غير مرخصة أو إهانة القضاء. وكان معظم المعتقلين مواطنين احتجوا على العمليات العسكرية التي تقوم بها المملكة العربية السعودية في اليمن. وكان عدد قليل منهم من البدون المدافعين عن حقوق الإنسان أو شخصيات سياسية معارضة تدعي وجود فساد حكومي. وفي حين اعتقلت السلطات بعض الأفراد وأفرجت عنهم بعد بضعة أيام، فقد أبقّت آخرين رهن الاعتقال لمدة أسابيع أو أشهر في انتظار المحاكمة.

في مارس/آذار اعتقلت الحكومة المدون عبد الرحمن العجمي لنشره محتوى على تويتر ينتقد الأمير والمملكة العربية السعودية. وفي أغسطس/آب حكمت عليه السلطات بالسجن أربع سنوات وفي نوفمبر/تشرين الثاني تم إسقاط الإدانة عنه بموجب طعن قضائي.

الإجراءات القضائية المدنية والتعويضات

ينص القانون على وجود قضاء مستقل ومحايد في المسائل المدنية فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان، لكن السلطات لم تنفذ الأحكام أحياناً لأسباب متنوعة، بما في ذلك تأثير الأطراف المعنية أو القلق لتداعيات سياسية محتملة. كما أن السلطات استخدمت أحياناً العقوبات الإدارية في القضايا المدنية، مثل سحب الجنسية، وحظر

السفر، والترحيل. وفرضت السلطات حظر سفر مؤقتاً على 10 نشطاء على الأقل اعتقلوا بسبب نشرهم موضوعات على الانترنت تنتقد حكومة دولة مجاورة وذلك لغاية الانتهاء من الإجراءات القانونية الخاصة بوضعهم.

و. التدخل التعسفي في الشؤون الخاصة أو في شؤون الأسرة أو البيت أو في المراسلات

يحظر الدستور والقانون مثل هذه الأفعال، وقد احترمت الحكومة في الواقع هذه الحقوق. وراقبت قوات الأمن بانتظام وسائل الاتصال الاجتماعي المتاحة للجمهور وطلبت معلومات عن أصحاب الحسابات، على الرغم من أن شركات وسائل التواصل الاجتماعي المملوكة لأجانب رفضت معظم طلبات الحصول على المعلومات.

خلال العام، وفي أعقاب تفجير مسجد الإمام الصادق في يونيو/حزيران، أصدرت السلطات قانوناً جديداً يفرض على جميع المواطنين والمقيمين تقديم عينات من الحمض النووي للسلطات. وانتقدت منظمة هيومن رايتس ووتش القانون باعتباره انتهاكاً للخصوصية، وذكرت أن الكويت هي الدولة الوحيدة التي تتطلب هذا النوع من قاعدة بيانات وطنية. وسيتم تنفيذ القانون الجديد في مارس/آذار 2016.

يحظر القانون زواج المرأة المسلمة من رجل غير مسلم، كما يلزم القانون المواطنين الذكور العاملين في الشرطة أو الجيش بالحصول على تصريح من الحكومة للزواج من نساء غير كويتيات. ومع ذلك، فإن الحكومة لم تقدم إلا نصائح غير ملزمة حول هذه الأمور ولم تمنع أيًا من هذه الزيجات. ووفقاً لأحد المسؤولين، حظرت وزارة الخارجية على دبلوماسيي البلاد الزواج من غير المواطنين دون الطلب من الدبلوماسي تقديم الاستقالة.

يمكن للحكومة أن ترفض طلب الجنسية الذي يقدمه أحد المقيمين من "البدون" بناء على مخالفات أمنية أو جنائية ارتكبتها أحد أفراد أسرة ذلك المقيم. بالإضافة إلى ذلك، إذا فقد الشخص جنسيته، فإن جميع أفراد الأسرة الذين ينحدر وضعهم من هذا الشخص يفقدون أيضاً جنسيتهم وجميع الحقوق المرتبطة بها.

القسم 2. احترام الحريات المدنية بما فيها:

أ. حرية التعبير والصحافة

ينص الدستور على حرية التعبير وحرية الصحافة، مع أن هذه الحقوق غالباً ما تعرضت للانتهاك. وقامت الحكومة في بعض الأحيان بإصدار أوامر حظر النشر وبإغلاق وسائل الإعلام مؤقتاً أو بشكل دائم، وأدانت الأشخاص بسبب التعبير عن آرائهم، لا سيما تلك التي نشرت في وسائل الإعلام الاجتماعية. ويفرض القانون أيضاً عقوبات على الأشخاص الذين يدنون أو يرسلون رسائل "غير أخلاقية" وتمنح السلطات صلاحيات غير محددة لتعليق خدمات الاتصالات للأفراد لأسباب تتعلق بالأمن القومي.

إن لجنة الاتصال الجماهيري وتكنولوجيا المعلومات هي هيئة مستقلة بإشراف وزير الاتصالات وتتمتع بسلطات تقديرية واسعة لمنح أو إلغاء التراخيص للشركات التي توفر الاتصالات عن طريق الانترنت، الكيبل، الأقمار الصناعية، الخطوط الأرضية، والاتصالات اللاسلكية. ولم يكن أعضاء لجنة الاتصال الجماهيري وتكنولوجيا المعلومات قد تم اختيارهم بعد، ولم تكن اللجنة قد بدأت بالعمل بحلول نهاية العام.

حرية الرأي والتعبير: يحظر القانون تحديداً نشر أية مواد تسيء للإسلام أو الأمير أو الدستور أو الدول المجاورة، أو حيادية المحاكم أو مكتب النائب العام. وينص القانون على أحكام بالسجن لكل من "يسيء إلى الدين"، كما يجوز لأي مواطن أو مقيم مسلم رفع دعوى جنائية ضد أي شخص يعتقد المشتكي أنه قام بالإساءة إلى الإسلام. وعموماً قيدت الحكومة حرية التعبير في الحالات المتعلقة بدعوى الأمن القومي، والتي تضمنت انتقادات للأمير. ويجوز لأي مواطن رفع دعوى ضد أي شخص يعتقد المشتكي أنه قام بالإساءة إلى الأسرة الحاكمة أو الإضرار بالأخلاق العامة.

أدانت المحاكم عشرات الأشخاص بتهمة إهانة الذات الأميرية، أو القضاء، أو الدول المجاورة، أو الدين على مواقع وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بهم. وشملت عدة حالات استجواب السلطات بخصوص الكفاءة، القرارات، أو الصدق، وأسفرت عن أحكام بالسجن تصل إلى 10 سنوات. وفي يناير/كانون الثاني اعتقلت السلطات نواف الهندان، ومحمد العجمي، ومساعد آل مسلم لنشر رسائل على وسائل التواصل الاجتماعي اعتبرت مهينة للمملكة العربية السعودية. وفي مايو/أيار ثبتت محكمة النقض الحكم على مسلم البراك، وهو عضو سابق في مجلس الأمة وزعيم المعارضة، بالسجن لمدة سنتين بتهمة إهانة الذات الأميرية في كلمة ألقاها في عام 2012. وبنهاية العام، كان البراك لا يزال يقضي مدة حكمه في السجن.

وفي يونيو/حزيران أيدت المحكمة العليا حكماً بالسجن لمدة ست سنوات ضد المدون والمعلق صالح السعيد، إذ وجدته مذنباً في ديسمبر/كانون الأول 2014 لإهانة المملكة العربية السعودية على قناة تلفزيونية سورية.

حرية الصحافة والإعلام: كانت كل وسائل الإعلام المطبوعة ذات ملكية خاصة؛ مع أن استقلاليتها كانت محدودة. لم تسمح الحكومة بإقامة دور نشر غير إسلامية، وعلى الرغم من ذلك نشرت عدة كنائس مواد دينية لاستخدامها بشكل حصري من قبل أتباعها. أظهرت وسائل الإعلام نطاقاً محدوداً من التنوع في الرأي حول مواضيع تتعلق بالمشاكل الاجتماعية، ولكن معظمها التزمت بالرقابة الذاتية وتجنبت مناقشات نقدية حول موضوعات مثل الأمير، والسياسة الخارجية، والدين، لتجنب اتهامات جنائية أو غرامات أو للحفاظ على تراخيصها. القيود المفروضة على حرية الكلام تنطبق أيضاً على وسائل الإعلام. وكان بحث موضوعات اجتماعية محددة، مثل دور المرأة في المجتمع والجنس، أحياناً خاضعاً للرقابة الذاتية. ويجيز القانون فرض غرامات كبيرة مع سجن لمدة تصل إلى 10 سنوات للأشخاص الذين يستخدمون أية وسيلة (بما في ذلك وسائل الإعلام) لقلب النظام الأميري للحكومة. ويمكن لوزارة التجارة والصناعة حظر أية مؤسسة إعلامية بناء على طلب من وزارة الإعلام. يتعين على ناشري الصحف الحصول على رخصة لإدارة نشاط صحفي من وزارة الإعلام.

وسائل البث الإعلامي هي مزيج من المحطات الحكومية وتلك المملوكة للقطاع الخاص، وتخضع لنفس القوانين التي تخضع لها وسائل الإعلام المطبوعة. في يوليو/تموز 2014 ألغت الحكومة تراخيص وسيلتي الإعلام المواليين للمعارضة وهما قناة اليوم التلفزيونية وصحيفة عالم اليوم. وبعد سحب جنسية أحد مالكيها، بزعم التزوير، قالت الحكومة أن سحب الجنسية كان سبباً إضافياً للإغلاق. في يناير/كانون الثاني ألغت الحكومة التراخيص التجاري لصحيفة الوطن بسبب مزاعم تتعلق بمخالفة الصحيفة لمتطلبات رأس المال. وفي فبراير/شباط رفضت المحكمة الطعن المقدم من الصحيفة، وفي نوفمبر/تشرين الثاني أصدرت محكمة النقض حكماً نهائياً وأيدت أحكام المحاكم الدنيا مما أدى إلى الإغلاق الدائم للصحيفة. وتضاءلت أيضاً حرية وسائل الإعلام في البلاد بحسب تقييم أعدته هيئات دولية لحقوق الإنسان. وقد عكست تلك التقييمات التدابير المشددة المتخذة ضد وسائل الإعلام، بما في ذلك اعتماد القانون الذي يسمح للسلطات بتغريم الصحفيين

بغرامة تصل إلى 300,000 دينار (مليون دولار) لانتقاد أو تشويه الأمير أو ولي العهد. وتفرض تلك التدابير أيضاً عقوبات تصل إلى 10 سنوات في السجن للمدانين بخرق القانون.

قبل افتتاح معرض الكتاب الدولي السنوي الذي عقد في نوفمبر/ تشرين الثاني اشترطت وزارة الإعلام على الناشرين تقديم لائحة بأسماء الكتب التي يمكن أن تعرض في هذا الحدث. وأعدت الوزارة قائمة المطبوعات مع "اقتراحات" بعنوانين الكتب الواجب عدم إدراجها في المعرض. في السنوات الثلاث الماضية، أضافت الحكومة أكثر من 30 كتاباً إلى قائمة الكتب المحظورة. وخلال معرض الكويت الدولي للكتاب لعام 2015، أدرجت السلطات ما مجموعه 250 من الكتب المحظورة، بما في ذلك رواية رائحة التانغو، باعتبارها مسيئة للأسرة الحاكمة بسبب ما تشير إليه من جوانب سلبية في مجتمع البلاد والأسرة الحاكمة. وتركز معظم الكتب في القائمة المحظورة على الدين والسياسة والأخلاق العامة.

العنف والمضايقة: وأفادت تقارير أن مسؤولي الأمن هددوا الصحفيين الأجانب بالترحيل إذا لم يستقبلوا من بعض الوسائل الإعلامية المعارضة. وبعث عضو البرلمان عبد الله الطريجي برسالة إلى وزير الداخلية يقول فيها "أن سحب جوازات السفر من العاملين في مكاتب صحيفة اليوم من قبل وحدة المباحث العامة هو إجراء غير قانوني وتعسفي وغير مشروع." وقد فقد العاملون غير المواطنين، الذين حصلوا على إقامتهم بكفالة من الصحيفة أو المحطة التلفزيونية، وضع إقامتهم عند إغلاق مكاتب الصحيفة والمحطة. هذا الإجراء أجبر العمال الأجانب غير المواطنين على العثور على عمل آخر وكفيل آخر، أو مغادرة البلاد، أو البقاء في البلاد بصورة غير شرعية.

الرقابة أو تقييد المحتوى: فرضت وزارة الإعلام الرقابة على كل الكتب والأفلام والمجلات الدورية وأشرطة الفيديو والأقراص المضغوطة (السي دي) وأقراص الفيديو الرقمية (الدي في دي) التجارية المستوردة وغيرها من المطبوعات التي اعتبرتها الوزارة مسيئة للأخلاق والآداب العامة بحسب التوجيهات الخاصة بحرية التعبير ووسائل الإعلام. وراقبت السلطات معظم المواد التعليمية باللغة الإنجليزية التي تناولت المحرقة (الهولوكوست) وطلبت أن تشير المواد التعليمية إلى دولة إسرائيل إما بأنها "فلسطين المحتلة" أو إزالة تلك الإشارات، مع أن السلطات لم تفرض رقابة على هذه المواضيع في وسائل الإعلام. وسُمح لأطباء الأقمار الصناعية المتاحة على نطاق واسع والشبكات ذات الملكية الخاصة بالوصول إلى وسائل الإعلام دون عائق.

وفي يناير/كانون الثاني أغلقت الحكومة صحيفة (الوطن) المطبوعة وقناة الوطن التلفزيونية بشكل دائم، بزعم أنها انتهكت المتطلبات الدنيا لرأس المال. وقد أصدر مواطنون وجماعات حقوق الإنسان مثل منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش، بيانات تدين إغلاق وسيلتي الإعلام، واصفة الحظر بأنه انتهاك لحرية التعبير. وكانت "الوطن" قد دعمت المعارضة السياسية قبل إغلاقها.

قوانين القذف والتشهير: قامت الحكومة خلال العام بتقييد حرية الصحافة على أساس قوانين القذف.

الأمن القومي: يحظر القانون نشر أو بث أية معلومات تعتبر هدامة للنظام الدستوري لأسباب تتعلق بالأمن القومي. واعتباراً من ديسمبر/كانون الأول قامت الحكومة بمقاضاة 90 حالة ضد أفراد انتقدوا الحكومة ببيانات على وسائل التواصل الاجتماعي. وفي نوفمبر/تشرين الثاني حكمت السلطات على المدون حامد بو يابس بأربع سنوات في السجن لنشره رسائل على تويتر اعتبرت مهينة للمملكة العربية السعودية. وكان استئنافه لا يزال معلقاً بانتظار البت فيه في ديسمبر/كانون الأول.

حرية الإنترنت

في يوليو/تموز أصدرت الحكومة قانون الجرائم الإلكترونية الجديد الذي يحظر انتقاد الإسلام، والأمير، والسلطة القضائية، والسياسة مع الدول المجاورة في المنتديات والمواقع والمنشورات عبر شبكة الإنترنت. راقبت الحكومة الاتصالات التي تتم عبر الإنترنت مثل المدونات ومجموعات النقاش وذلك لأسباب تتعلق بالأمن والتشهير. واستمرت وزارة الاتصالات في حجب مواقع الإنترنت التي اعتبرتها "محرضة على الإرهاب وعدم الاستقرار"، كما ألزمت الوزارة مقدمي خدمات الإنترنت بحجب مواقع "تنتهك حرمة العادات والتقاليد الكويتية". ولاحقت الحكومة وعاقبت أفراداً للتعبير عن آرائهم السياسية أو الدينية عبر شبكة الإنترنت، بما في ذلك عن طريق البريد الإلكتروني، ومواقع التواصل الاجتماعي، على أساس القوانين الحالية المتعلقة بالتشهير والوحدة الوطنية والأمن القومي. كما وردت تقارير تفيد بقيام الحكومة بمحاولة جمع معلومات التعريف الشخصية للفرد فيما يختص بقدرة الأفراد في التعبير السلمي عن آرائهم ومعتقداتهم السياسية والدينية والأيدولوجية. وفُرض على أصحاب مقاهي الإنترنت الحصول على أسماء زبائنهم وأرقام بطاقاتهم المدنية وهوياتهم وتقديم هذه المعلومات إلى وزارة الاتصالات عند طلبها ذلك.

في يناير/كانون الثاني وجهت اتهامات ضد النائب عبد الحميد دشتي بعدما انتقد مشاركة المملكة العربية السعودية في الصراع في اليمن. وأُفرجت النيابة العامة عنه بكفالة مقدارها 1000 دينار (3330 دولار). وقامت الحكومة بمقاضاة المدونين على الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي وفقاً لقانون الجرائم الإلكترونية الجديد، وقانون الأمن الوطني وقانون المطبوعات والنشر.

وذكرت مبادرة الشبكة المفتوحة، وهي منظمة معنية بمراقبة حرية الإنترنت، قمع الحكومة الكبير لحرية التعبير على الإنترنت. وذكرت المنظمة أن الحكومة قامت بفلتر شبكة الإنترنت لمنع المواد الإباحية في المقام الأول، فضلاً عن مثليي الجنس من الجنسين، وثنائيي الجنس، والمتحولين جنسياً وبعض المواقع العلمانية والمواقع التي تنتقد الإسلام وغيرها من المواقع التي تتضمن محتويات دينية لمعتقدات غير الإسلام. وانتقد التقرير أيضاً السلطات لفرض بعض القيود على مقدمي بروتوكول نقل الصوت عبر الإنترنت، حيث اعتمد العديد من العمال الأجانب عليه للتواصل مع أسرهم.

كان معدل انتشار الإنترنت عالياً في البلد، ويعود ذلك بدرجة كبيرة إلى امتلاك الهواتف الذكية واسعة الانتشار. وذكرت تقارير أن معدل انتشار الإنترنت تراوح ما بين 62-75 في المئة.

وللجنة الاتصال الجماهيري وتكنولوجيا المعلومات سلطة في رفض تراخيص مقدمي الخدمات دون الإفصاح عن الأسباب التي بنت عليها قرارها. واللجنة مسؤولة أيضاً عن افتراض التزام جميع مقدمي الخدمات بمنع انتقال محتوى "مخل بالنظام العام والآداب العامة" وبذلك تشجيع الرقابة الذاتية من قبل مقدمي خدمات الإنترنت توجعاً لبدء اللجنة عملياتها.

الحرية الأكاديمية والمناسبات الثقافية

يكفل القانون حريات الرأي والبحث، لكن كانت الحرية الأكاديمية مقيدة بسبب الرقابة الذاتية، كما منع القانون الأكاديميين من انتقاد الأمير أو الإسلام.

احتفظت وزارة الداخلية لنفسها بحق الموافقة على تنظيم الفعاليات العامة والمناسبات أو رفض التصريح بتلك الفعاليات التي اعتبرتها غير لائقة من الناحية السياسية أو الأخلاقية.

وأفادت تقارير أن الناشرين تعرضوا طوال العام لضغط من وزارة الإعلام، مما جعل الناشرين في كثير من الأحيان يضعون قيوداً على الكتب المتوفرة في البلد. وتوقفت وزارة الإعلام عن تقديم معلومات للجمهور عن عدد الكتب المحظورة لكنها ادعت أن الكتب المحظورة عادة ما شجعت على العنصرية والتحامل والجرائم الدينية والطائفية. ووفقاً لوزارة الإعلام، استعرضت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الكتب ذات الطبيعة الدينية، في حين قامت لجنة خاصة تضم أكاديميين ومؤلفين بمراجعة كتب أخرى. قامت الحكومة خلال العام بحظر كتاب جديد، هو "فئران أمي حصة"، لمؤلفه الكاتب الروائي سعود السنعوسي بسبب أوصاف مزعومة لتوتر طائفي في مجتمع البلد.

ب. حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات والانضمام إليها

حرية التجمع

يكفل الدستور حرية التجمع، ولكن الحكومة قيدت هذا الحق. وبموجب القانون يحظر على غير المواطنين التظاهر أو الاحتجاج.

نظم المعارضون السياسيون بضعة احتجاجات واعتصامات في بداية العام. وبدعوى السلامة العامة واهتمامات تتعلق بحركة السير، قام المسؤولون أحياناً بحظر الاحتجاجات المزمعة في أماكن عامة محددة. حاکمت المحاكم المشاركين في مظاهرات غير مرخصة وحكمت عليهم لفترات تصل إلى عامين في السجن لمشاركتهم. كما رحلت السلطات إدارياً العشرات من غير المواطنين لمشاركتهم في المسيرات.

و غالباً ما انتقدت جماعات حقوق الإنسان قوات الأمن لاستخدام القوة المفرطة لتفريق المتظاهرين. في بعض الحالات ادعت قوات الأمن أنه يلزمها استخدام القوة لأن المتظاهرين لجأوا للعنف وقذف الحجارة وأضرموا النار في سيارات أو إطارات أثناء التظاهر. في مارس/آذار فرق عناصر من جهاز أمن الدولة الكويتي ما يقدر بنحو 500 متظاهراً، وقامت الشرطة بضرب بعض المحتجين. وانتهى العنف بعد ثلاثة أسابيع من الاحتجاجات السلمية التي ركزت على الإصلاحات السياسية، ودعت لإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وقرار الحكومة بسحب الجنسية من المعارضين السياسيين. واعتقلت السلطات العشرات من المتظاهرين.

حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها

يكفل الدستور حرية التجمع، لكن الحكومة حددت من هذا الحق. كما يحظر القانون على المجموعات المرخص لها رسمياً التعاطي في الأنشطة السياسية.

وتستخدم الحكومة سلطتها في تسجيل الجمعيات كوسيلة للسيطرة السياسية. كما يجوز لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أيضاً رفض طلب منظمة غير حكومية إذا رأت أن المنظمة غير الحكومية لا تقدم خدمة عامة. ويتواجد في البلاد حوالي 120 منظمة غير حكومية مرخصة رسمياً، بما في ذلك جمعية المحامين الكويتية، والمجموعات المهنية والهيئات العلمية الأخرى. وكان هناك العشرات من المجموعات الأهلية المدنية والأندية والمنظمات غير الحكومية غير الرسمية في البلاد بدون وضع قانوني. رفضت وزارة

الشؤون الاجتماعية والعمل بعض طلبات الترخيص، معتبرة أن المنظمات غير الحكومية القائمة قد قدمت بالفعل خدمات مماثلة لتلك التي تقدم بها الطالبون. ويتعين على أعضاء المنظمات غير الحكومية المرخص لها الحصول على تصريح من الوزارة لحضور المؤتمرات الدولية بصفتهن ممثلين رسميين عن منظماتهم.

ج. الحرية الدينية

يرجى مراجعة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول أوضاع الحريات الدينية الدولية على الموقع www.state.gov/religiousfreedomreport

د. حرية التنقل داخل البلاد، المشردون في الداخل، حماية اللاجئين ومن لا يحملون جنسية

يكفل الدستور عموماً حرية التنقل داخل البلاد؛ لكن هناك العديد من القوانين التي تفرض قيوداً على السفر إلى الخارج.

وكانت الحكومة متعاونة بشكل عام مع معظم الجهود المبذولة من قبل مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومع منظمات إنسانية أخرى لتوفير الحماية والمساعدة للاجئين واللاجئين العائدين وطالبي اللجوء والأشخاص عديمي الجنسية، أو غيرهم من الأفراد ممن يثير وضعهم القلق.

السفر إلى الخارج: واجه البدون والعمال الأجانب مشاكل أو قيوداً تتعلق بالسفر إلى الخارج. وقيدت الحكومة سفر بعض الأشخاص المنتمين لفئة "البدون" إلى الخارج بعدم منحهم وثائق سفر، مع أنها سمحت لبعضهم بالسفر إلى المملكة العربية السعودية لأداء فريضة الحج السنوية. واعتباراً من عام 2014، لم تصدر وزارة الداخلية جوازات سفر بموجب "المادة 17" (وثائق سفر مؤقتة لا تمنح الجنسية) للبدون إلا لأسباب إنسانية.

يسمح القانون أيضاً للحكومة بحظر سفر أي مواطن أو أجنبي تم اتهامه بمخالفة القانون أو يشتبه في مخالفته للقانون بما في ذلك عدم دفع الديون، كما يسمح للمواطنين بالتقدم بطلب إلى السلطات لفرض ذلك. وقد أدى هذا الحكم إلى تأخيرات وصعوبات في مغادرة المواطنين والأجانب للبلاد. وأفاد العديد من عاملات المنازل، اللاتي هربن من أرباب عملهن، بالانتظار لعدة أشهر لاستعادة جوازات سفرهن التي أخذها منهن أرباب عملهن بصورة غير قانونية عند الشروع بعملهن.

النفى: في حين يحظر الدستور نفى المواطنين، لكن يمكن للحكومة ترحيل الأجانب بسبب عدد من المخالفات القانونية. وفي حين ينص الدستور على أن "الأمير هو رئيس الدولة ويتمتع بحصانة وحرمة"، ينص أيضاً على أنه "لا يجوز إبعاد كويتي عن الكويت". في مارس/آذار، تلقى مستخدم تويتر عبد الله فيروز حكماً بالسجن لمدة سنتين مع الأشغال الشاقة لتشكيكه في نزاهة أحد القضاة بعد أن أقرت المحكمة في يونيو/حزيران 2014 حكماً بالسجن عليه لمدة خمس سنوات يليها ترحيله بتهمة إهانة الذات الأميرية. وكان هذا الإجراء هو المرة الأولى التي تصدر فيها المحكمة حكماً يشمل المنفى الدائم لمواطن بتهمة إهانة الذات الأميرية. في ديسمبر/كانون الأول 2014 أمرت محكمة الاستئناف بإعادة جنسية فيروز إليه. وبحلول نهاية العام كان لا يزال في السجن يقضي حكماً بالسجن لمدة سبع سنوات. في سبتمبر/أيلول 2014 ذكرت وسائل الإعلام أن وزارة الداخلية ستقوم أيضاً بترحيل أم فيروز المصرية "حفاظاً على النظام والمصلحة العامة". وكانت المرأة قد عاشت في البلد لمدة 40 عاماً، وتزوجت من كويتي، وأنجبت أطفالاً كويتيين. وقد أُلقت

السلطات القبض عليها بعد أن زارت ابنها في السجن، واتهمتها بمحاولة تهريب هاتف خلوي لابنها. وأثناء احتجازها، أفادت تقارير بأن والده فيروز تعرضت لمضايقات وسوء معاملة. في مارس/آذار تم ترحيلها إلى مصر، حيث توفيت في يونيو/حزيران.

الجنسية: بموجب القانون لا يحق للحكومة سحب الجنسية من الأفراد الذين ولدوا كمواطنين كويتيين، إلا إذا حصل الفرد على جنسية ثانية مما يعد مخالفاً للقانون. ومع ذلك، يمكن للحكومة سحب الجنسية من المواطنين المجنسين لسبب من الأسباب، بما في ذلك إدانتهم بارتكاب جناية وترحيلهم فيما بعد. وخلال عام 2014 سحبت الحكومة الجنسية من 33 فرداً على الأقل - بعضهم يحملون جنسية مزدوجة وبعضهم لا يحملون، بمن في ذلك نشطاء معارضون ومالكو وسائل إعلام ورجال دين سلفيون، وعدد من أفراد العشائر (البدو). وبررت الحكومة سحب الجنسيات بالاستشهاد بقانون الجنسية لعام 1959 الذي يسمح بسحب الجنسية من المتجنسين الكويتيين إذا كانوا قد حصلوا على الجنسية عن طريق الغش والإحتيال أو هددوا بـ "تقويض الهيكل الاقتصادي أو الاجتماعي للبلد." وقد أصبح الأشخاص الذين سحبت جنسيتهم أفراداً عديمي الجنسية. ويمكن للسلطات مصادرة جوازات السفر وبطاقات الهوية المدنية للأشخاص الذين يفقدون جنسيتهم وعمل "حجب" على أسمائهم في قواعد البيانات الحكومية. هذا "المنع" حال دون سفر المواطنين السابقين أو حصولهم على الرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الحكومية المخصصة للمواطنين. ولم تكن هناك حالات معروفة من سحب الجنسية خلال العام.

ويمنع القانون منح الجنسية لغير المسلمين، ولكن يسمح للمواطنين المسيحيين الذكور بمنح جنسيتهم لذريتهم. ووفقاً للقانون، يحصل الأبناء على الجنسية من الأب فقط، والأطفال الذين يولدون لأمهات كويتيات وآباء غير كويتيين لا يحصلون على جنسية. يمكن للمواطنات الكويتيات طلب الحصول على تصاريح الإقامة لأطفالهن (بغض النظر عن أعمارهم) ولأزواجهن، ويحق لهن التماس الجنسية لأطفالهن إذا ما أصبحت الأم مطلقة أو أرملة لزوج غير مواطن.

حماية اللاجئين

الحصول على اللجوء: لا تنص قوانين الدولة على منح حق اللجوء أو صفة اللاجئ. ولا يوجد نظام لتوفير الحماية للاجئين، كما لم تمنح الحكومة على مدى العام المنصرم حق اللجوء أو وضع اللاجئ لأحد. ووفقاً لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كان هناك أكثر من 3,000 من طالبي اللجوء المسجلين ومن اللاجئين المعترف بهم في البلاد. وكان معظم هؤلاء من سوريا والعراق والصومال

الأشخاص عديمو الجنسية

لا يمنح القانون الأشخاص غير الكويتيين، بما في ذلك "البدون"، فرصة واضحة أو محددة للحصول على الجنسية الكويتية. إن عدم امتلاك النظام القضائي سلطة البت في الجنسية يعقد عملية الحصول على الجنسية، مما يترك البدون دون إمكانية الوصول إلى القضاء لتقديم الأدلة والمرافعة في قضيتهم بخصوص المواطنة. وبحسب الأرقام الحكومية، كان هناك حوالي 112,000 من البدون في البلاد.

عملية تجنيس البدون ليست شفافة، وبدت القرارات تعسفية. وعلى الرغم من دعوات خلال العام من قبل نواب في البرلمان وجهات مختلفة لتجنيس 2000 إلى 4000 من البدون سنوياً، لكن بنهاية العام كانت الحكومة قد منحت الجنسية فقط لأبناء جنود ماتوا دفاعاً عن البلاد. لم يكن العدد الدقيق متوفراً ولكنه قدر بأقل

من 100. وبحلول نهاية عام 2014 كان لدى الوكالة المركزية أكثر من 100,000 من طلبات البدون للحصول على الجنسية قيد المراجعة. في أغسطس/آب قررت الحكومة النظر في طلبات البدون للحصول على الجنسية على أساس فردي مع قضايا تجنس أخرى.

ووفقاً لنشطاء من البدون ومسؤولين حكوميين، تعذر على الكثير من "البدون" تقديم وثائق تثبت وجود علاقات كافية تربطهم بالدولة أو تقديم أدلة على جنسيتهم الأصلية. ومع ذلك فقد أصرت الحكومة على أن الأغلبية الساحقة من البدون يخفون هوياتهم الحقيقية وأنهم ليسوا حقاً غير منتمين لدولة (ليسوا بدون جنسية). ووفقاً للحكومة، قام 7243 من البدون بتعديل وضعهم القانوني بين عام 2011 وشهر أغسطس/آب، من بينهم سعوديون وعراقيون وسوريون وإيرانيون وأردنيون ومن جنسيات أخرى. وفي نوفمبر/تشرين الثاني قالت الحكومة أن 34,000 من البدون هم مؤهلون للنظر في حصولهم على الجنسية ولكن سيكون 8000 فقط مؤهلين نظراً لوضعهم الأمني.

ووفقاً للحكومة، تزوجت أكثر من 2,780 امرأة كويتية من رجال بدون خلال العام. وقدر تقرير صادر عن مفوضية اللاجئين النسائية في عام 2013 أن 30,000 من البدون كانوا إما أزواجاً أو أطفالاً لمواطنات

وميزت الحكومة ضد البدون في بعض المجالات. وذكر بعض البدون والمنظمات الدولية غير الحكومية أن الحكومة لم تنفذ بشكل متسق مرسوم 2011 الذي ينص على إقرار بعض الخدمات الحكومية والإعانات، بما في ذلك التعليم والتوظيف والرعاية الطبية وإصدار الوثائق المدنية، مثل شهادات الميلاد والوفاة إلى البدون. وادعى نشطاء من البدون أن العديد من أسر البدون كانت لا تزال غير قادرة على الحصول على شهادات الميلاد لأطفالها، مما حدّ من قدرة الأطفال على الحصول على بطاقات الهوية التي تصدرها الحكومة، والحصول على الرعاية الطبية الكافية والذهاب إلى المدرسة.

ووفقاً لمسؤول حكومي، فقد أصدرت الحكومة 2,664 شهادة ولادة ووفاء للبدون في التسعة أشهر الأولى من العام. أصدرت وزارة العدل 1,439 شهادة زواج وطلاق للبدون في التسعة أشهر الأولى من العام. وتقدم وزارة التربية والتعليم صندوق التعليم الخيري لدفع تكاليف حضور بعض الأطفال البدون المدارس الخاصة، ولكن يجب على الأطفال أن يكونوا ضمن واحدة من سبع فئات للتأهل للحصول على منحة التعليم. خلال العام الدراسي 2013-2014، دفعت المؤسسة الخيرية الرسوم المدرسية لحوالي 15,000 من أطفال البدون. وخلال العام الدراسي 2014-2015، تم أيضاً تخصيص 150 مقعداً في جامعة الكويت للبدون الذين يسعون للحصول على درجة بكالوريوس في الآداب.

ويوفر بيت الزكاة، وهو مؤسسة خيرية تمولها التبرعات الخاصة، المواد الغذائية والإعانات والمساعدات المالية، والتدريب للبدون. كما دفع أيضاً تكاليف أخذ البصمات الوراثية اللازمة لكل واحد من البدون يتقدم بطلب الحصول على الجنسية. ووفقاً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، خضع بعض البدون لاختبار الحمض النووي لإثبات جنسيتهم الكويتية.

كما يفتقر العديد من البدون الكبار إلى بطاقات الهوية، مما يمنعهم من الإنخراط في عمل قانوني أو الحصول على وثائق سفر. وأدى هذا التقييد إلى خروج الأطفال البدون من المنزل والعمل كباعة متجولين في الشوارع للمساعدة في إعالة أسرهم وعدم تلقي التعليم. وقد اضطر نقص الموارد المالية والوثائق المناسبة لبعض أطفال البدون اختيار الآباء لأي من الأطفال الذين يريدون تسجيلهم في المدرسة. ومن بين العديد من الأطفال البدون الذين حضروا المدرسة، التحق كثير منهم في معاهد خاصة دون المستوى المطلوب لأن المواطنين

فقط يمكنهم الالتحاق بالمدارس العامة. ومع ذلك، وافقت الحكومة في مايو/أيار على نقل 5000 طالب "بدون" من المدارس الخاصة إلى المدارس العامة بسبب خدمة أسرهم في الجيش. ويعتمد العديد من الأسر البدون على المساعدات الخيرية لمساعدتهم في النفقات الطبية والتعليمية.

وسمحت الحكومة للبدون بالعمل في بعض المناصب الحكومية، وفقاً لما هو منصوص عليه في مرسوم عام 2011. ووفقاً لمسؤول في الجهاز المركزي لتصحيح أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية (الجهاز المركزي)، عمل 2,571 من البدون في وزارات الحكومة خلال العام. واعتباراً من أكتوبر/تشرين الأول وظفت وزارة الصحة 1,005؛ ووظفت وزارة التربية والتعليم 471؛ ووظفت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية 135 من البدون. وعمل بعض البدون في القوات المسلحة أو الشرطة. وعلى الرغم من عدم وجود قيود قانونية تمنع البدون من الخدمة في القطاعات العسكرية ذات الرتب، لكن السلطات منعت على نحو فعال البدون من الإنخراط في تلك القطاعات منذ العام 1985. في أغسطس/آب، أعلنت وزارة الدفاع أنها قبلت في الجيش 700 من الأبناء البدون من نساء كويتيات ومن (آباء) "بدون" فقدوا حياتهم دفاعاً عن البلد.

واعتمدت الحكومة سياسات أخرى تميز ضد البدون. ولأن الحكومة عاملتهم على أنهم أجانب، فلا يتمتع البدون بحق الملكية العقارية. وشملت بطاقات هوية البدون رموزاً ملونة بينت ما إذا كان حامل البطاقة يخضع لقيود أمنية، مثل حظر على السفر أو غير ذلك من القضايا التي لم يتم تسويتها مع الحكومة.

في عام 2014 أعلن مسؤول رفيع المستوى في وزارة الداخلية مقترحاً بخصوص حصول البدون على "جنسية اقتصادية" من دولة جزر القمر الصغيرة. ولم يتضح ما إذا كانت الحكومة تعتزم ببساطة منحهم وثائق الجنسية أو نقل البدون فعلياً إلى مكان آخر. وكان النشطاء البدون قلقين من أن البعض سيقبل الاقتراح بسبب المشقة من جراء محاولة الحصول على جنسية في البلد. وكان نشطاء آخرون قلقين من أن الحكومة قد تجبرهم على الحصول على جنسية أخرى غير شرعية. وظلت الخطة قيد النظر الفعلي خلال العام.

القسم 3. حرية المشاركة في العملية السياسية

كان للمواطنين سيادة محدودة فقط وغير مباشرة على صعيد السيطرة على السلطة التنفيذية، لأن الدستور ينص على أن الدولة إمارة وراثية. ويتعين على أعضاء مجلس الأمة الخمسين المنتخبين (بالإضافة إلى الوزراء المعيّنين من قبل الحكومة) الموافقة بأغلبية الأصوات على شخص ولي العهد (الأمير المقبل) الذي يختاره الأمير. يجب أن يكون ولي العهد ذكراً من نسل الشيخ مبارك الصباح وأن يلبي ثلاثة متطلبات إضافية: أن يكون قد بلغ سن الرشد وراجح العقل، ويكون ابناً شرعياً لأبوين مسلمين. كما يجوز لمجلس الأمة أن يخلع الأمير من السلطة بأغلبية ثلثي الأصوات إذا ثبت فقده لأي من هذه الشروط الثلاثة.

الانتخابات والمشاركة السياسية

الانتخابات الأخيرة: اعتبر المراقبون عموماً انتخابات 2013 البرلمانية حرة ونزيهة دون وجود أي مشاكل إجرائية جسيمة. واتبعت الانتخابات أمر المحكمة الدستورية الصادر في 2013 بحل مجلس الأمة حيث قررت المحكمة أن انتخابه تم بشكل غير دستوري (وهو القرار الثاني من نوعه في سنة واحدة). وقد قاطع بعض السياسيين المعارضين ومؤيدوهم الانتخابات احتجاجاً على المرسوم الأميري في عام 2012 القاضي

بتخفيض عدد أصوات الشخص الواحد من أربعة إلى واحد. وكان الاقبال الرسمي على انتخابات 2013 بحدود 52 في المئة.

الأحزاب السياسية والمشاركة السياسية: بالرغم من عدم وجود نص قانوني رسمي يقضي بحظر الأحزاب السياسية، إلا أن الحكومة لم تعترف بأية أحزاب سياسية ولم تسمح بتأسيس مثل هذه الأحزاب. ويجب على مرشحي مجلس الأمة ترشيح أنفسهم كأفراد. وقد عملت تكتلات غير رسمية، جيدة التنظيم كتجمعات سياسية، وشكل أعضاء برلمانيون تحالفات فضفاضة. عقدت بعض القبائل انتخابات تمهيدية غير قانونية لرفع فرص أعضائها، إلى أقصى حد، للفوز في انتخابات مجلس الأمة

مشاركة النساء والأقليات: على الرغم من حصول النساء على حق التصويت في عام 2005، فقد واجهت مشاركاتهن السياسية حواجز ثقافية واجتماعية. على سبيل المثال، استبعد بعض زعماء القبائل النساء من الانتخابات القبلية التمهيدية. في انتخابات عام 2013، حظيت امرأتان بمقعدين في مجلس الأمة، وكانت امرأتان في مجلس الوزراء. ومع ذلك فقد خسرت عضوة برلمان واحدة مقعدها عندما أعلنت المحكمة الدستورية حصول خطأ في عدد الأصوات في دائرتها الانتخابية. وقد قدمت المرأة المتبقية في مجلس الأمة استقالته في مايو/أيار 2014 احتجاجاً على عدم السماح باستجواب رئيس الوزراء في الجمعية الوطنية. وقد صوتت النساء عادة بمعدل أعلى من تصويت الرجال.

لم تمنع القوانين أو الممارسات الثقافية الأقليات من المشاركة في الحياة السياسية. في انتخابات 2013 البرلمانية، فاز مرشحون من الطائفة الشيعية التي ضمت حوالي ثلث سكان المواطنين بثمانية مقاعد في البرلمان. في البرلمانين السابقين اللذين تم انتخابهما في ديسمبر/كانون الأول 2012 وفبراير/شباط 2012، حصل الشيعة على 17 مقعداً و خمسة مقاعد، على التوالي. التمثيل الشيعي المرتفع على نحو غير اعتيادي في البرلمان في ديسمبر/كانون الأول 2012 كان إلى حد كبير بسبب مقاطعة الاسلاميين السنة والمقاطعة التي قادتها القبائل لتلك الانتخابات.

القسم 4. الفساد والافتقار إلى الشفافية في الحكومة

ينص القانون على عقوبات جنائية للفساد من قبل المسؤولين، لكن الحكومة لم تنفذ القانون بشكل فعال. واعتقد مراقبون حكوميون بأن مسؤولين تورطوا في ممارسات فساد وأفلتوا من العقاب. وقد وردت تقارير عديدة عن حالات فساد حكومي خلال العام.

وكانت هناك تقارير كثيرة حول اضطرار أفراد لدفع مبالغ مالية إلى وسطاء للحصول على خدمات حكومية روتينية. بالإضافة إلى ذلك، مثل الفساد في دوائر الشرطة مشكلة، خاصة عندما كان لأحد أطراف النزاع معرفة شخصية بضابط الشرطة المعني بالقضية. وأفادت تقارير واسعة الانتشار أن عناصر الشرطة حبذوا المواطنين على غير المواطنين.

تلقى جميع الموظفين القضائيين التدريب على الالتزامات المتعلقة بمكافحة الفساد والشفافية كجزء من المنهج الرسمي للمؤسسة القضائية.

الفساد: ديوان المحاسبة هو وكالة مستقلة ومسؤول عن الإشراف على النفقات والإيرادات العامة ومنع سوء استخدام أو استغلال الأموال العامة. توزع الحكومة تقارير ديوان المحاسبة سنويا على الأمير ورئيس

الوزراء ورئيس البرلمان، ووزير المالية. ولم تتح للجمهور إمكانية الوصول إلى تلك التقارير. وكثيراً ما أعلنت اللجنة البرلمانية لحماية الأموال العامة عن استجابات تختص بالاشتباه في سوء استخدام الأموال العامة، لكن أياً من هذه الاستجابات لم يؤد إلى ملاحقات قضائية خلال العام.

في مارس/آذار قامت الحكومة بتفعيل القانون لفرض أحكام الإفصاح المالي وتوفير الحماية للمبلغين عن المخالفات. ومن مسؤولية هيئة مكافحة الفساد تلقي وتحليل الشكاوى، ومن ثم إحالة تلك الشكاوى إلى السلطات المختصة إما في مكتب المدعي العام أو داخل جهاز الشرطة لمزيد من التحقيق أو الإجراءات. وتقوم الحكومة بتمويل سلطة الهيئة التي لها ميزانيتها الخاصة. مع ذلك، وفي ديسمبر/كانون الأول، أعلنت المحاكم أن قانون هيئة مكافحة الفساد غير صالح لأنه صدر بموجب مرسوم الطوارئ. وبحلول نهاية العام كان مجلس الأمة يعمل على إدخال تشريعات جديدة لإعادة تفعيل هيئة مكافحة الفساد.

أفادت وسائل الاعلام ومسؤولون حكوميون بوجود حالات من الفساد على نطاق واسع، ذات صلة ببيع أو تزوير التأشيرات، في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارة الداخلية. وقد تم مقاضاة عدد من المسؤولين في وزارة الداخلية بعد القبض عليهم بتهمة تزوير وثائق استيراد اليد العاملة للاستفادة من بيع التأشيرات. في أكتوبر/تشرين الأول ذكرت وسائل الاعلام أن الحكومة أمرت بإلقاء القبض على مهرب تأشيرات رئيسي كان قد شغل 1500 من العمال الأجانب باستخدام تصاريح عمل وهمية، وأخذ من كل عامل 1500 دينار (5000 دولار) مقابل الحصول على تأشيرة. ووفقاً لمسؤول حكومي، فإنه من أصل 1368 شركة ثبت تورطها في تزوير التأشيرات أحالت السلطات 336 شركة فقط للمحاكمة.

في سبتمبر/أيلول استقال وزير الكهرباء والماء والأشغال العامة بعد أن ثبتت إدانته، جنباً إلى جنب مع 14 من المسؤولين الآخرين، في قضية فساد تعود إلى عام 2007.

الإفصاح المالي: يشترط قانون مكافحة الفساد قيام موظفي القطاع العام على المستوى التنفيذي، بما في ذلك المسؤولون على المستوى الوزاري وما فوق، والنواب ورئيس البرلمان ورئيس مجلس القضاء الأعلى بالكشف عن أصولهم المالية. وتشمل التداعيات ضد أولئك الذين لا يقدمون إفصاحات مالية غرامات مالية مناسبة مع إمكانية السجن.

تقارير الإفصاح المالي هي تقارير سرية وليست وثائق عامة؛ ويعتبر تسريب مثل هذه المعلومات جريمة. ويلزم القانون هيئة مكافحة الفساد بمراقبة الإفصاحات المالية. ولهيئة مكافحة الفساد الحق في إلزام أولئك الذين يقدمون إفصاحات مالية بتقديم معلومات إضافية. واعتباراً من أكتوبر/تشرين الأول قدم رئيس مجلس الأمة وثائق الإفصاح المالي الخاصة به، وكان وزراء حكوميون آخرون في صدد تقديم المستندات المطلوبة.

وصول العامة إلى المعلومات: يسمح القانون للمواطنين ولغير المواطنين على حد سواء بالاطلاع على المعلومات الرسمية الحكومية غير السرية، لكن الوصول بدأ صورياً إلى حد كبير. وأفاد خبراء قانونيون بأن الطريقة الوحيدة للإفراج عن معلومات غير سرية كانت عن طريق طلب من وزارة حكومية.

القسم 5. موقف الحكومة من التحقيقات الدولية وغير الحكومية في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان

قيدت الحكومة عمل مجموعات حقوق الإنسان المحلية والدولية. وعمل عدد من مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية والدولية بقيود محدودة، وقامت المؤسسات بإجراء التحقيقات ونشر النتائج التي توصلت إليها حول

قضايا حقوق الإنسان. ويسمح القانون بوجود منظمات غير حكومية؛ إلا أن الحكومة استمرت في رفض تسجيل بعض منها. لا يمكن للمنظمات غير الحكومية المشاركة في أي نشاط سياسي أو تشجيع الطائفية. ويجب أن تثبت المجموعات أن وجودها هو في المصلحة العامة. على المنظمات غير الحكومية أن تبين بأنها ستقوم بأعمال تعود بالنفع على البلد، وأن عملها لا يمكن أن يقوض القيم والمعايير الثقافية على النحو الذي تحدده الحكومة. المنظمات غير الحكومية الكبيرة، المحلية والمستقلة، والمكرسة تحديدا لموضوع حقوق الإنسان شملت فقط الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان والجمعية الكويتية للمقومات الأساسية لحقوق الإنسان. وكان الاتحاد العام لعمال الكويت هو الفرع المحلي التابع لمركز التضامن. في مايو/أيار أغلقت الحكومة فرع منظمة الشفافية الدولية، متهمة المنظمة غير الحكومية بالمبالغة في مستوى الفساد في البلد.

المنظمات غير الحكومية المرخص لها محليا والمكرسة لحقوق أو رفاهية فئات محددة، مثل النساء والأطفال والسجناء والأشخاص ذوي الإعاقة، عملت بقدر قليل من تدخل الحكومة، كما فعلت بضع عشرات من الجماعات المحلية غير المسجلة والناشطة في مجال حقوق الإنسان. وفي بعض الأحيان، عقدت الحكومة ولجان مجلس الأمة المختلفة اجتماعات مع المنظمات غير الحكومية المحلية كما قامت بالرد على استفساراتها.

الهيئات الحكومية لحقوق الإنسان: لجنة حقوق الإنسان البرلمانية التي عملت بصورة مستقلة عن الحكومة هي هيئة استشارية تقوم في المقام الأول بالاستماع إلى شكاوى تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان قدمها أفراد. قامت اللجنة بزيارة السجن المركزي ومركز الترحيل المركزي على مدار السنة لمراجعة الاكتظاظ وأوضاع السجن ومعاملة المحتجزين، وحالة كل المرافق. وتمكنت اللجنة من الحصول على موارد كافية واعتُبرت فعالة. ولم تصدر تقارير خلال العام.

القسم 6. التمييز والانتهاكات الاجتماعية والاتجار بالأشخاص

يحظر القانون التمييز على أساس العرق أو الأصل أو الإعاقة أو اللغة. ولم تقم الحكومة بتطبيق قوانين مكافحة التمييز بشكل منتظم أو ثابت، علما بأن عددا من القوانين واللوائح قد مارست التمييز ضد المرأة و"البدون" وغير المواطنين والعمال الأجانب.

المرأة

الاغتصاب والعنف الأسري: ظل العنف ضد المرأة مشكلة قائمة. ويعد الاغتصاب جريمة تصل عقوبتها القصوى إلى الإعدام، وهي عقوبة تفرضها المحاكم على مرتكبي الجريمة من أن لآخر؛ ولا يُعتبر الاغتصاب الزوجي جريمة. وذكرت وسائل الاعلام مئات من حالات الاغتصاب، لكن لم تتوفر إحصاءات حكومية بهذا الخصوص. ومن المرجح أن الوصمة الاجتماعية المرتبطة بالاعتراف علنا بالاغتصاب أدت إلى عدم الإبلاغ بسبب تردد النساء في الإبلاغ عن الجريمة. وكان الكثير من الضحايا عاملات منازل غير كويتيات. وعندما تم الإبلاغ عن الجرائم، قامت الشرطة باعتقال ومقاضاة مرتكبي جرائم الاغتصاب المزعوم في بعض وليس في كل الحالات. في سبتمبر/أيلول ألغت المحاكم العليا حكما بالسجن مدى الحياة على مواطن بتهمة اغتصاب امرأة فلبينية وبدلا من ذلك حكمت عليه بالإعدام. ولم تطبق السلطات القانون بشكل فعال ضد الاغتصاب.

لا يحظر القانون بشكل محدد العنف الأسري ولكن المحاكم تتعامل قضائياً مع بعض هذه الحالات على أنها اعتداء. يحق لضحية العنف الأسري رفع شكوى إلى الشرطة وطلب توجيه تهم رسمية إلى مرتكب الإساءة. ومع ذلك، لم يبلغ الضحايا عن حالات الإعتداء المنزلي، وخاصة خارج العاصمة. في يوليو/تموز أنشأت الحكومة خطين ساخنين للإبلاغ عن العنف المنزلي. الخطوط الساخنة تعمل فقط خلال النهار والمستشارون المدربون لا يردون على المكالمات. في بعض الحالات رفضت المستشفيات تقديم العلاج لضحايا الاعتداء الجنسي الذين لم يقوموا أولاً بتبليغ الشرطة عن الحالة. ونادراً ما تلقي الشرطة القبض على مرتكبي العنف المنزلي حتى عند تقديم أدلة موثقة عن وقوعه، مثل روايات شهود العيان وتقارير المستشفى، وشهادة الأخصائيين الاجتماعيين، وتعامل تلك التقارير كمسائل اجتماعية بدلاً من قضايا جنائية. وذكرت التقارير أيضاً أن بعض الأشخاص رشوا بعض ضباط الشرطة كي يغضوا الطرف عن قضايا العنف الأسري. ونادراً ما واجه الأزواج المذنبون بإساءة معاملة زوجاتهم عقوبات صارمة. وخلال العام المنصرم أفادت بعض النساء من غير المواطنات المتزوجات من رجال كويتيين بتعرضهن للعنف المنزلي وعدم اتخاذ الشرطة أية إجراءات حيال ذلك أو بقيام الشرطة بالتمييز ضدهن خلال السنوات الماضية، ولكن لم تتوفر بيانات لهذا العام.

ويجوز للمرأة طلب الطلاق على أساس الضرر والإصابة من سوء المعاملة، ولكن لا ينص القانون على معيار قانوني واضح بشأن ماهية الإصابة. وبالإضافة إلى ذلك، على المرأة أن تقدم على الأقل شاهدين من الذكور (أو شاهداً ذكراً وامرأتين) للشهادة على الإصابة التي عانت منها. ولم تكن هناك ملاجئ معروفة، مخصصة لمساعدة ضحايا العنف المنزلي، مع أن وجود ملجأ دائم لعائلات المنازل يمكن أن يأتي ما قد يصل إلى 200 ضحية. قامت الهيئة العامة للقوى العاملة بتشغيل الملجأ، واعتباراً من أغسطس/آب، ووفقاً لمصدر حكومي، أوى الملجأ 340 من الضحايا واستقبل ما يقرب من 200 ضحية شهرياً. وأتيح للمنظمات الدولية والوطنية وصول مفتوح نسبياً إلى العائلات المقيمت في المأوى وأفادت بتوفر ظروف معيشية ملائمة؛ ومع ذلك، اتهم مراقبون الحراس بالإساءة لبعض النساء والتحرش بهن جنسياً. وذكرت جماعات حقوق الإنسان أيضاً أنه بنهاية العام لم يعمل في الملجأ ممثلون عن النيابة العامة، ووزارة الداخلية، ووزارة الشؤون الخارجية، وممثلون عن منظمات حقوق الإنسان. واعتباراً من سبتمبر/أيلول، كانت 4757 من عاملات المنازل قد استخدمن المأوى.

ممارسات تقليدية ضارة أخرى: ومع أن المسؤولين لم يبلغوا عن أية جرائم شرف خلال العام، فقد وقعت اعتداءات عائلية من قبل أفراد الأسرة الذكور على الإناث من أفراد الأسرة، ويمكن تصنيف تلك الاعتداءات بأنها تقع ضمن فئة جرائم الشرف المحتملة. يعاقب القانون الجزائي على بعض جرائم الشرف بصفقتها جنحاً. وينص القانون على أن الرجل الذي يرى زوجته أو أمه أو أخته في حالة التلبس بالزنا ويقوم بقتلها على الفور وبقتل الرجل الذي ارتكب معها الزنا يواجه عقوبة بالسجن أقصاها ثلاثة أعوام وغرامة مالية قدرها 225 دينار كويتي (750 دولار). ولا تنطبق المبادئ التوجيهية الخاصة بجرائم الشرف على البدون. في نوفمبر/تشرين الثاني، ذكرت وسائل الإعلام أن رجلاً من البدون طعن شقيقته ثلاث مرات بسبب استيائه لأنها "كانت تخطط للبقاء لوحدها في شقة". وفي ديسمبر/كانون الأول أفادت جهة محلية أن أفراد أسرة ضربوا واعتدوا جنسياً على امرأة من غير المواطنين لتحويلها من الإسلام إلى المسيحية.

التحرش الجنسي: لا يوجد قانون محدد يعالج مسألة التحرش الجنسي لكن القانون يجرم "التعدي على العرض" وهي تهمة تشمل كل شيء من لمس المرأة ضد رغبتها إلى الاغتصاب الجنسي، وقامت الشرطة بتطبيق هذا القانون بصرامة. وقامت الحكومة بإرسال ضابطات شرطة نسائية تحديداً لمكافحة التحرش الجنسي في المجمعات التجارية وغيرها من الأماكن العامة. قامت الحكومة بمقاضاة حالات من الاعتداء

الجنسي. وواجه الجناة غرامات مالية مع السجن. ومع ذلك وصفت جماعات حقوق الإنسان التحرش الجنسي ضد المرأة في مكان العمل بأنه مشكلة متفشية ولا يتم الإبلاغ عنها.

حقوق الإنجاب: لم ترد أية تقارير تفيد بتدخل الحكومة في حق الأزواج والأفراد في اتخاذ قراراتهم بحرية ومسؤولية بشأن عدد أطفالهم وتباعد فترات الإنجاب وتوقيته وتدابير صحتهم الجنسية والحصول على المعلومات والوسائل للقيام بذلك بعيدا عن التمييز أو القسر أو العنف. وكانت المعلومات الخاصة باتخاذ القرارات وسبل اتخاذها، وكذلك الخبرات المهنية أثناء الرعاية في مرحلة ما قبل الولادة، والرعاية التوليدية الأساسية، ورعاية ما بعد الولادة، متوفرة دون قيود. وفي حين أن الحكومة لم تقدم أية برامج رسمية لتنظيم الأسرة، لكن وسائل منع الحمل كانت متوفرة دون وصفة طبية (روشتة) للمواطنين ولغير المواطنين. ووفقا لشعبة السكان التابعة للأمم المتحدة، استخدمت ما يقدر بنحو 45 في المئة من النساء في سن الإنجاب وسيلة حديثة لمنع الحمل في عام 2014.

التمييز: للمرأة العديد من الحقوق السياسية، بما في ذلك الحق في التصويت والعمل في البرلمان ومجلس الوزراء، إلا أنها لا تتمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها الرجال بموجب قانون الأسرة وقانون العمل وقانون الملكية وقانون الميراث أو في النظام القضائي. وللمحاكم الشرعية الإسلامية سلطة قضائية على قضايا الأحوال الشخصية وعلى قضايا قوانين العائلة بالنسبة للمسلمين السنة والشيعة على حد سواء. والشرعية، بحسب تطبيقها في البلاد، تميز ضد المرأة في الإجراءات القضائية، وحرية التنقل، والزواج، وحضانة الأطفال والميراث. لم تكن هناك حالات معروفة من التمييز في القطاعين الرسمي أو الخاص في التوظيف، والمهنة، والائتمان، والدفع، وامتلاك و/أو إدارة مصلحة تجارية، والتعليم، والإسكان. وتسمح المحاكم المدنية لأي شخص بالشهادة وتعتبر شهادة المرأة مساوية لشهادة الرجل، في حين أن شهادة الرجل في المحاكم الشرعية تساوي شهادة امرأتين.

ويحظر القانون زواج النساء المسلمات برجال غير مسلمين. ولا يحتم القانون على المرأة غير المسلمة التحول إلى الإسلام للزواج من رجل مسلم، لكن في الممارسة العملية واجهت الكثير من النساء غير المسلمات ضغوطا اقتصادية واجتماعية قوية للتحول إلى الإسلام. وفي حال وقوع الطلاق، يمنح القانون حضانة الأطفال من نساء غير مسلمات لم يتحولن إلى الإسلام، إلى الأب. وتصبح المرأة التي لا تتحول للإسلام غير مؤهلة للحصول على الجنسية كمواطنة ولا يحق لها الحصول على ميراث زوجها من ممتلكات ما لم يتم تحديدها كمستفيد في وصيته.

كما أن الميراث تحكمه الشريعة الإسلامية التي تختلف أحكامها وفقا لمذاهب محددة من الفقه الإسلامي. وفي حال غياب وريث ذكر مباشر، فإن المرأة في الطائفة الشيعية قد تحصل على كل الإرث، بينما تحصل المرأة السننية على جزء منه فقط، مع تقسيم الباقي بين الأخوة والأعمام والأخوال والذكور من أولاد عم وأولاد خال المتوفي.

ويمنح القانون "بدل ربة منزل" للنساء غير العاملات ممن بلغن سن 55 وما فوق. ولا تزال المواطنات غير قادرات على نقل الجنسية لأزواجهن غير المواطنين أو لأولادهم، وقد تم وضع استثناءات لبعض الأطفال من مواطنات أرامل أو مطلقات. ولا يواجه المواطنون الرجال المتزوجون من نساء أجنبيات مثل هذا التمييز.

عانت النساء من التمييز في مكان العمل (انظر القسم 7.د.).

ووفقاً لإحصاءات الحكومة، شكلت النساء 14 في المئة فقط من المشرّعين وكبار المسؤولين والمديرين.

يقتضي القانون الفصل بين الجنسين في الفصول الدراسية في كافة الجامعات والمدارس الثانوية لكن على الرغم من ذلك لم يطبق دائماً. في ديسمبر/كانون الأول، قضت المحكمة الدستورية بأن قانون الفصل بين الجنسين هو دستوري ولكن ليس مطلوباً وجود مرافق منفصلة لتطبيق الفصل بين الجنسين. وقضت المحكمة بأن أماكن الجلوس المنفصلة في الفصول الدراسية لبتت بمتطلبات القانون.

في عام 2013 تم انتخاب امرأتين لعضوية مجلس الأمة المؤلف من 50 مقعداً، على الرغم من أن كليهما غادرتا في وقت لاحق (انظر القسم 3). وعند انعقاد البرلمان في أكتوبر/تشرين الثاني 2014، أعاد البرلمان تشكيل لجنته الخاصة بشؤون المرأة والأسرة. وقد وصلت بعض النساء إلى مناصب بارزة في العمل كرؤساء شركات، ولكن لم تشغل سوى امرأة واحدة منصب وزير في مجلس الوزراء.

ولم يوجد قضاة من النساء. في نوفمبر 2014 أكملت أول 22 موظفة من مكتب المدعي العام تدريبهن وأصبحت عضوات في النيابة العامة، وهو شرط أساسي للتعيين في منصب قاض. في عام 2013 كانت تلك النساء الـ 22 أول المقبولات في مؤسسة القضاء. ومع ذلك فقد حاولت وزارة العدل مرة أخرى منع النساء من التقدم بطلبات لتولي مناصب كمبتدئات في مكتب المدعي العام. في مارس/آذار علقت الحكومة قبول نماذج طلبات النساء في المستقبل لمناصب النيابة ريثما يتم تقييم أداء الـ 22 الأولى اللاتي يشغلن مناصب مدعين عامين.

الأطفال

تسجيل المواليد: يستمد الأطفال الجنسية الكويتية بشكل كامل من الأب؛ ولا تُمنح الجنسية الكويتية لأبناء الأم الكويتية المتزوجة من رجل غير كويتي إلا إن كانت مطلقة أو أرملة لرجل غير كويتي. تحدد الحكومة الديانة على شهادات الميلاد والزواج. ومنحت الحكومة الجنسية الكويتية تلقائياً للأطفال الأيتام أو للرضع الذين تولى عنهم ذووهم بمن فيهم رضع "البدون". ولم يتمكن الآباء في بعض الأحيان من الحصول على شهادات الميلاد لأطفالهم البدون بسبب متطلبات إدارية إضافية، مما تسبب في عدم قدرتهم على الحصول على خدمات عامة أخرى مثل التعليم والرعاية الصحية (راجع القسم 2.د. الأشخاص العديمو الجنسية).

التعليم: يحصل المواطنون على التعليم المجاني حتى المستوى الجامعي والتعليم هو إجباري حتى المرحلة الثانوية. والتعليم ليس مجاناً أو إجبارياً لغير المواطنين. في عام 2011، أصدر مجلس الوزراء قراراً بتمديد مخصصات التعليم بالنسبة للبدون، لكن المشاكل البيروقراطية لا تزال تعرقل حصول الأطفال البدون على التعليم المجاني. وتفرض الحكومة تعليم الدين الإسلامي لجميع الطلاب والطالبات في المدارس العامة. كما تفرض أيضاً تعليم الدين الإسلامي لطلاب المدارس الخاصة التي يدرس فيها طالب مسلم واحد أو أكثر بغض النظر عما إذا كان الطالب مواطناً أو غير ذلك. في أغسطس/آب سمحت الحكومة لـ 5000 من أطفال أسر البدون بحضور المدارس العامة.

الرعاية الطبية: عدم التوفر على الأوراق الثبوتية المطلوبة قيّد في بعض الأحيان حصول الأطفال البدون على الرعاية الطبية العامة.

إساءة معاملة الأطفال: لم يتم الإبلاغ عن أي نمط اجتماعي معين للانتهاكات ضد الأطفال. ولم يتم التبليغ عن معظم الحالات بسبب الوصمة الاجتماعية المرتبطة بالكشف عن هذه الممارسة.

الزواج القسري والزواج المبكر: السن القانونية لزواج الفتيان هو 17 وللفتيات هو 15 سنة، وبالرغم من ذلك استمرت ظاهرة زواج الفتيات في سن أصغر في بعض المجموعات القبلية. وقدرت وزارة العدل نسبة انتشار المشكلة بحوالي 2 إلى 3 بالمئة من إجمالي عدد الزيجات في عام 2013.

الاستغلال الجنسي للأطفال: لا توجد قوانين محددة تتعلق باستغلال الأطفال في المواد الإباحية لأن جميع المواد الإباحية تعتبر غير قانونية. ولا يوجد قانون خاص بالاغتصاب أو بالحد الأدنى للعلاقات الجنسية بالتراضي، مع أن العلاقات الجنسية قبل الزواج غير قانونية.

الاختطاف الدولي للأطفال: البلد ليس طرفاً في اتفاقية لاهاي لعام 1980 بشأن الجوانب المدنية للاختطاف الدولي للأطفال. للحصول على معلومات محددة عن البلد، انظر تقرير وزارة الخارجية الأمريكية بالموقع travel.state.gov/content/childabduction/en/country/kuwait.html

معادة السامية

لم يكن هناك مواطنون يهود معروفون في الدولة، كما لم يتواجد فيها إلا عدد قليل جداً من اليهود بين العمال الأجانب المقيمين. ونُشرت التعليقات السلبية بشأن اليهود بشكل منتظم في وسائل الإعلام. وغالباً ما صدر هذا الخطاب المعادي للسامية عن إسلاميين يمنحون أنفسهم ألقاباً أو من كتاب رأي محافظين. وغالباً ما خلط كتاب المقالات بين أفعال الحكومة الإسرائيلية وبين اليهود على نطاق أوسع. ومما يعكس عدم اعتراف الحكومة بإسرائيل، هناك تعليمات رسمية للمعلمين منذ فترة طويلة لحذف أية إشارات إلى إسرائيل أو المحرقة من الكتب المدرسية. ويحظر القانون الشركات من التعامل التجاري مع مواطنين إسرائيليين، بما في ذلك نقلهم على شركات الطيران التجارية.

الاتجار بالأشخاص

راجع أيضاً التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية حول الاتجار في الأشخاص في الموقع www.state.gov/j/tip/rls/tiprpt

الأشخاص ذوو الإعاقات

يحظر القانون التمييز ضد المصابين بإعاقات جسدية وحسية وعقلية ونفسية دائمة في مجالات التوظيف والتعليم والسفر عن طريق الجو أو بوسائل أخرى والحصول على الرعاية الصحية أو غيرها من الخدمات التي تقدمها الحكومة. ويفرض عقوبات على أصحاب العمل الذين يمتنعون من دون سبب معقول عن توظيف الأشخاص ذوي الإعاقات. ويكفل القانون أيضاً حق المعاق في توفير سبل تسهل له دخول المباني. وقامت الحكومة عموماً بإنفاذ هذه الأحكام القانونية. لم يتمتع غير المواطنين بحق استخدام المنشآت الحكومية المتخصصة ولم يتلقوا المنح التي تُصرف للمواطنين المعاقين لتغطية نفقات التنقلات والسكن والتدريب المهني والرعاية الاجتماعية. لم تنفذ الحكومة بشكل كامل المساعدات الاجتماعية وتلك المتعلقة بأماكن العمل للأشخاص الذين يعانون من إعاقات جسدية، وعلى وجه الخصوص الإعاقات البصرية.

وذكرت الحكومة أن هناك 47,000 معاقاً من المواطنين و7000 معاقاً من غير المواطنين في البلد. هناك قانون للإعاقة، ولجنة برلمانية لشؤون المعوقين. وبموجب هذا القانون، يتم منح علاوة شهرية تعطي لأم الطفل المعوق أو زوجة شخص ذي إعاقة مقدارها 600 دينار (من 1000 دولار إلى 2000 دولار) وعائلات المواطنين من ذوي الإعاقة مؤهلة للحصول على منح تصل قيمتها إلى 20,000 دينار (67,000 دولار).

وخلال العام، احتفظت الحكومة بعدد قليل من المقاعد في جامعة الكويت للمواطنين ذوي الإعاقة التي تم قبولهم في الجامعة، وكانت هناك تغطية إعلامية منتظمة للطلاب ذوي الإعاقة الذين يحضرون دروساً في الجامعة. ومع ذلك، فإن السلطات لم تمنح للمعاقين من غير المواطنين نفس الفرص التعليمية، مثل نقص في المواد التي يمكن الوصول إليها وعدم وجود تسهيلات معقولة في المدارس.

حضر الأطفال المعوقون المدارس العامة، ولكن لم تتوفر معلومات عما إذا كانت هناك أنماط من سوء المعاملة في الأماكن التعليمية. لا يقيد القانون حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التصويت والمشاركة في الشؤون المدنية. يتكون المجلس الأعلى لشؤون المعاقين من ممثلي الوزارات وغيرها من الجهات الحكومية، وجامعة الكويت، وعدد من المنظمات غير الحكومية. ويقوم المجلس بوضع توصيات متعلقة بالسياسات العامة وبتقديم المساعدات المالية للمعاقين، كما قام بتيسير دمج المعاقين في المدارس وفي سوق العمل وفي المؤسسات الاجتماعية الأخرى. وقامت الحكومة بتقديم المساهمات وبالإشراف على المدارس وبرامج التدريب الوظيفي المخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة.

الأقليات القومية والعرقية والإثنية

هناك ما يقارب من 68 في المئة من السكان من غير المواطنين، كثيرون منهم من مصر وشبه القارة الهندية وجنوب شرق آسيا. وكان تمييز المجتمع ضد غير المواطنين والبدون متفشياً وحدث في معظم جوانب الحياة اليومية، بما في ذلك التوظيف (انظر القسم 7.د.) والتعليم والإسكان والتفاعل الاجتماعي والرعاية الصحية. وكجزء من توسيع الإجراءات ضد المقيمين بصورة غير قانونية، أوقفت الشرطة واعتقلت ورحلت في بعض الأحيان غير مواطنين يعتقد أنهم كانوا يستخدمون سيارات خاصة كسيارات أجرة. وقد أثر هذا الإجراء بشكل غير متناسب على العمال غير المواطنين الذين لا قدرة لهم على شراء سياراتهم الخاصة أو دفع أجور سيارات الأجرة.

أعمال العنف والتمييز وانتهاكات أخرى استناداً إلى الميول الجنسية والهوية الجنسية

السلوك الجنسي بالتراضي بين الرجال، وارتداء ملابس الجنس الآخر، هما غير قانونيين. كما يعاقب القانون على السلوك المثلي الطوعي بين الرجال فوق سن 21 بالسجن لما قد يصل إلى سبعة أعوام، ويعاقب المثليين من ممارسي الجنس الطوعي مع رجال أقل من 21 عاماً لما قد يصل إلى عشرة أعوام. ولا يوجد قانون يجرم العلاقات الجنسية بين النساء. ويقضي القانون بفرض غرامة قدرها 1,059 ديناراً (3,530 دولار أمريكي) أو السجن من عام واحد إلى ثلاثة أعوام أو كليهما للأشخاص الذين يقلدون مظهر الجنس الآخر علناً. وأفاد المتحولون جنسياً تعرضهم للمضايقة والإعتقال والإعتداء على أيدي قوات الأمن. أفادت تقارير منظمات حقوق الإنسان بأن السلطات سجنّت شخصين متحولين جنسياً بسبب هويتهما التي تنم على أنهما متحولان جنسياً.

في سبتمبر/أيلول اعتقلت الشرطة 7 من لابسى أزياء الجنس الآخر والرجال المثليين بعد تفريق مزعوم لحفلة في مسكن خاص. وورد أن الشرطة حصلت على أمر قضائي وداهمت المسكن، واتهمت الذين ألقى القبض عليهم بالانخراط في أنشطة غير أخلاقية.

وقد حصل تمييز مجتمعي ومضايقات على أساس التوجه الجنسي وهوية النوع؛ ومارس مسؤولون أيضاً، بدرجة أقل، مثل هذا التمييز، عادة عند اكتشاف أن الشخص الذي يتم توقيفه بسبب مخالفة مرورية لم يكن من النوع المشار إليه في بطاقة الهوية. كثيراً ما واجه الرجال والنساء المتحولون جنسيا الرفض من قبل أسرهم، وفي بعض الحالات، نزاعات تتعلق بالميراث.

ولم تركز أي من المنظمات غير الحكومية المسجلة على المسائل التي تتعلق بالمثليين من الجنسين وثنائيي الميول الجنسي والمتحولين جنسياً، مع أن المنظمات غير المسجلة موجودة. ونظراً للتقاليد الاجتماعية والقمع المحتمل، فإن منظمات مثليي الجنس من الجنسين وثنائيي الميول الجنسي والمتحولين جنسياً لم تعمل علانية ولم تقم بمسيرات فخر أو فعاليات دفاعاً عن حقوق المثليين.

وصمة العار المجتمعية بسبب فيروس نقص المناعة البشرية و الإيدز

ذكرت منظمات غير حكومية محلية معنية بحقوق الإنسان أنه لم تتوفر تقارير عن العنف المجتمعي أو التمييز ضد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ولكن الأشخاص الذين يحملون فيروس الإيدز لم يكشفوا عن وضعهم بشكل عام نظراً لوصمة العار الاجتماعية المرتبطة بالمرض. ومع أن وزارة الصحة قدرت أن 250 مواطناً كانوا مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، فقد أفادت تقديرات أخرى أن عدد الأفراد المصابين كان 600. وواجه العمال الأجانب الحاملون للفيروس قرار الترحيل من البلاد.

أعمال عنف أو تمييز مجتمعي أخرى

واصل الرجال غير المتزوجين مواجهة التمييز ضدهم في خدمات الإسكان بسبب وضعهم العائلي حصراً. ويحظر القانون على الرجال غير المتزوجين الاستفادة من خدمات السكن في العديد من الأحياء السكنية الحضرية. وواجه غير المتزوجين من غير المواطنين الطرد بسبب قرار من قبل البلدية لفرض هذا الحظر وإبعادهم عن المساكن المخصصة لعائلات المواطنين، بحجة أن وجود الرجال غير المتزوجين هو السبب في زيادة الجريمة، ويضع عبئاً على الخدمات، ويفاقم حركة المرور.

القسم 7. حقوق العمال

أ. الحق في تكوين الجمعيات والانتساب إليها وفي التفاوض الجماعي

يحمي القانون حق العمال في تشكيل النقابات والانضمام إليها، وإجراء مفاوضات جماعية والقيام بإضرابات قانونية، مع قيود كبيرة. إلا أن الحكومة لم تحترم دوماً هذه الحقوق.

ولا ينطبق القانون على موظفي القطاع العام وعاملات المنازل أو عمال البحرية. وقد حددت القوانين المتحفظة شروطاً للعمل في القطاع العام والخاص، مع التعامل بشكل مستقل مع صناعة النفط. يسمح قانون

العمل بتعددية محدودة لاتحاد نقابات العمال على المستوى المحلي، لكن الحكومة رخصت لاتحاد واحد فقط هو الإتحاد العام لعمال الكويت. وينص القانون أيضاً على أن أي اتحاد عمال جديد يجب أن لا يقل عدد أعضائه عن 100 عامل، وأن لا يقل عدد المواطنين عن 15 من إجمالي العدد.

ويمنح القانون العمال، باستثناء عاملات المنازل وعمال البحرية، وموظفي الخدمة المدنية، حقاً محدوداً في التفاوض الجماعي. ولا يوجد حد أدنى لعدد العمال اللازمين لعقد مثل هذه الاتفاقات.

ولا يمتلك عمال القطاع العام الحق في الإضراب. لعمال القطاع الخاص الحق في الإضراب، علماً بأن الأحكام المرهقة تحد من هذا الحق بسبب دعوتها للتفاوض والتحكيم الإلزامي للنزاع. الإضرابات القانونية تتطلب الحصول على ترخيص من وزارة الداخلية لكن الوزارة نادراً ما منحت مثل تلك التراخيص. ولا يمنح القانون انتقام أرباب العمل من العمال المضربين، كما لا يمنع الحكومة من التدخل في أنشطة النقابات، بما في ذلك حقها في الإضراب.

ووفقاً للهيئة العامة للقوى العاملة هناك 2.52 مليون عامل في البلاد. وكان 19 في المئة فقط من مجموع القوى العاملة من المواطنين. وقد عمل معظم المواطنين (70٪) في القطاع العام، لأن الحكومة وفرت مكافآت مجزية للمواطنين، بما في ذلك صندوق للتقاعد.

يحظر القانون التمييز ضد النقابات وتدخل صاحب العمل بوظائف النقابة. وينص على إعادة العمال المفصولين بسبب نشاطهم النقابي إلى وظائفهم. ومع ذلك، يخول القانون المحاكم سلطة حل أية نقابة في حال انتهاكها لقوانين العمل أو قيامها بتهديد "النظام والأداب العامة"، رغم إمكانية استئناف مثل قرار المحكمة هذا. يمكن لوزارة الشؤون الإجتماعية والعمل الطلب من المحكمة الابتدائية حل النقابة. بالإضافة إلى ذلك، يجوز للأمر حل أية نقابة بموجب مرسوم أميري.

ويجيز القانون للعمال الأجانب، الذين شكلوا أكثر من 80 بالمائة من قوة العمل، الإنتساب الى النقابات فقط كأعضاء لا يمتلكون حق التصويت، فقط بعد خمس سنوات من العمل في قطاع خاص يمثله الاتحاد، شريطة الحصول على شهادة حسن سلوك والمكانة الأدبية من الحكومة. ولا يمكنهم الترشح للمقاعد أو التصويت في الانتخابات. وانتقدت كل من منظمة العمل الدولية والاتحاد الدولي لنقابات العمال شرط الجنسية الكويتية لأنه يعيق إنشاء النقابات في قطاعات يعمل فيها عدد قليل من المواطنين، بما في ذلك معظم قطاع العمل الخاص، كالبناء.

قامت الحكومة بفرض قوانين قابلة للتطبيق، مع بعض الإستثناءات، ولم تخضع الإجراءات عموماً لفترات طويلة من التأخير أو الإستئناف.

وتعاملت الحكومة مع تصرفات العمال المواطنين وغير المواطنين على نحو مختلف. وفي حين لم يواجه المواطنون وقادة نقابات القطاع العام والعمال تداعيات حكومية لدورهم في نشاطات الإتحاد والإضرابات، إلا أن شركات هددت مباشرة العمال غير المواطنين ممن دعوا للإضرابات بالفصل عن العمل والترحيل.

في ديسمبر/كانون الاول، قامت 25 نقابة عمالية باعتصام خارج مقر الهيئة العامة للقوى العاملة احتجاجاً على صياغة لوائح جديدة لتنظيم النقابات العمالية.

ب. حظر العمل القسري أو الإجباري

يحظر القانون ويفرض عقوبات جنائية على العمل القسري أو الإجباري "إلا في الحالات التي يحددها القانون لمواجهة الطوارئ القومية ونظير مكافأة عادلة". لكن الحكومة لم تقم بتطبيق القانون على نحو فعال.

وعلى الرغم من أن القانون يحظر احتجاز جوازات سفر العمال، فقد ظلت الممارسة شائعة بين الكفلاء وأرباب عمل العمال الأجانب، ولم تظهر الحكومة أية جهود متسقة لفض هذا الحظر. قام أرباب العمل بتقييد بعض عاملات المنازل وعمال الزراعة بمجالات عملهم بسبب احتجاز جوازات سفرهم من قبل أرباب العمل، وفي حالة بعض عاملات المنازل، تم الإقفال عليهن في الأماكن التي يعملن فيها. وواجه العمال الذين فروا من أرباب العمل صعوبة في استرجاع جوازات سفرهم وقامت السلطات بترحيلهم في جميع الحالات تقريباً. عادة ما حددت الحكومة العقوبة بفرض غرامات أو إغلاق شركات التوظيف أو إصدار الأوامر لأرباب العمل بإعادة جوازات السفر المحتجزة أو الاشتراط على أرباب العمل بدفع الأجور المستحقة. واعتباراً من أكتوبر/تشرين الأول أغلقت الحكومة 19 وكالة توظيف وذكرت أنها تلقت وحققت في 1,331 شكوى من عاملات المنازل.

وكانت بعض حوادث العمل القسري والظروف تدل على حدوث العمل القسري (السخرة) وخاصة بين عاملات المنازل وعمال الزراعة الأجانب. وكانت هذه الممارسات عادة نتيجة لسوء استخدام رب العمل لنظام الكفالة للعمال غير المواطنين. وقام أرباب العمل في كثير من الأحيان وبشكل غير قانوني باحتجاز رواتب عاملات المنازل والعمال الذين يتقاضون الحد الأدنى من الأجور.

ووفقاً لتقارير مختلفة، فُدر عدد العمال الذين عملوا في العمل القسري ما بين 2000 و 4000 عاملاً حيث عملوا بمعدل 15 ساعة في اليوم دون حرية التنقل وفي ظروف معيشية بائسة. وأشار عمال ومسؤولون كوريون شماليون سابقون أن أرباب العمل دفعوا رواتب العمال إلى شركة مملوكة لحكومة كوريا الشمالية بدلاً من دفعها مباشرة إلى العمال الأفراد. وكانت الكويت نقطة الهبوط الجوي الوحيدة لجميع العمال الكوريين الشماليين في دول مجلس التعاون الخليجي.

وكانت العبودية المنزلية النوع الأكثر شيوعاً من العمل القسري، والتي تشمل أساساً عاملات المنازل الأجنبيات اللائي يعملن بموجب نظام الكفالة، ولكن كانت هناك تقارير عن وجود العمل القسري في قطاعي البناء والمرافق الصحية. وشملت ظروف العمل القسري للعمال المهاجرين عدم دفع الأجور لهم، وساعات طويلة من العمل والحرمان من الطعام والتهديد والاعتداء الجسدي أو الجنسي والقيود على الحركة، مثل احتجاز جوازات السفر أو الحبس في مكان العمل.

في يونيو/حزيران أقر البرلمان قانون عمل محلي من شأنه إلزام أرباب العمل بتحديد يوم العمل لعاملات المنازل بـ 12 ساعة كحد أقصى ومنحهن يوماً واحداً للراحة في الأسبوع و30 يوماً إجازة مدفوعة الأجر في السنة. وسيقرر القانون أيضاً الحد الأدنى للأجور بـ 45 ديناراً (150 دولار)، ومكافآت عند نهاية الخدمة تتمثل في أجرة شهر عن كل سنة عمل، وحظر تشغيل عاملات المنازل دون سن الـ 20 أو ما فوق سن الـ 50 عاماً. كما صوت البرلمان أيضاً على تأسيس شركة مساهمة لاستقدام العمالة المنزلية. وستحل الشركة محل أكثر من 300 شركة مستقلة، مما يبسط عملية التوظيف والحد من احتمال استغلال عاملات المنازل. سيدخل القانون حيز التنفيذ فور إقرار اللوائح وهذا ما لم يحدث بحلول نهاية العام. في نوفمبر/تشرين الثاني رفعت الحكومة دعوى ضد كويتي وسوري ومصري لتسغيلهم وكالة محلية غير قانونية لتوظيف عاملات المنازل

قامت بتشغيل 17 عاملة من الرعايا الأجانب. تم إخلاء سبيل المتهمين بكفالة، وبنهاية العام أرسلت السلطات الـ 17 عاملة إلى ملجأ عاملات المنازل، على أن يتمكن من البحث عن عمل مرة أخرى فيما إذا قررت المحكمة أنهن لم يكن متوطينات مع الشركة غير القانونية.

وعلى مدار العام أفادت تقارير إعلامية عديدة بإساءة الكفيل لعاملات المنازل أو إلحاق الأذى الشديد بهن عند محاولتهن الفرار، وزعمت بعض التقارير أن سوء المعاملة أدى إلى وفاة عاملات. وقد كانت عاملات المنازل من النساء خاصة أكثر عرضة لإساءة المعاملة جنسياً. وكانت الشرطة والمحاكم مترددة في ملاحقة المواطنين بسبب سوء المعاملة في المساكن الخاصة لكنها قامت بمقاضاة حالات خطيرة من سوء المعاملة لدى الإبلاغ عنها. ووفقاً لمسؤول حكومي رفيع المستوى، قامت السلطات بمقاضاة عدة حالات تتعلق بإساءة معاملة عمال محليين. وبحلول نهاية العام، تلقت إحدى المواطنات حكماً بالسجن لمدة 10 سنوات لإساءة معاملة عاملة منازل. في ديسمبر/كانون الأول، نقضت محكمة الاستئناف قرار محكمة أدنى بتبرئة مواطنة لاعتدائها على عاملة في منزلها. وكانت القضية معلقة بانتظار الاستئناف النهائي أمام محكمة النقض.

سلطت تقارير إعلامية عديدة الضوء على مشكلة الاتجار بالتأثيرات وحقوق الإنسان. وتم اعتقال تجار التأثيرات وحلقات العمل غير القانونية على أساس أسبوعي تقريبا. ونظراً لعدم تمكن العمال من تغيير وظائفهم بحرية، فقد كانوا في بعض الأحيان على استعداد لترك وظائفهم الأولية بسبب انخفاض الأجور أو لظروف العمل غير المقبولة والدخول في وضع الإقامة غير القانوني على أمل الحصول على ظروف أفضل في وظيفة أخرى.

يرجى أيضاً مراجعة التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية حول الاتجار في الأشخاص في الموقع www.state.gov/j/tip/rls/tiprpt

ج. حظر عمل الأطفال والحد الأدنى لسن الاستخدام

يحظر القانون عمالة الأطفال. الحد الأدنى للسن القانونية للعمل هو 18، ومع ذلك، يجوز لأصحاب العمل الحصول على تصاريح من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لتشغيل أحداث بين 15 و 18 في بعض الحرف غير الخطرة. ويمكن أن يعمل الحدث بحد أقصاه 6 ساعات يومياً، بشرط ألا يعمل لأكثر من 4 ساعات متتالية ثم تليها ساعة راحة. لا يمكن للأحداث العمل لساعات إضافية بين الساعة السابعة مساءً والسادسة صباحاً.

على الرغم من وجود تقارير غير واسعة الانتشار، فقد أفادت تقارير موثوق بها بأن الأطفال البدون والأطفال من أصل جنوب آسيوي يعملون كعمال منازل. وقام بعض العمال القاصرين بدخول البلاد باستخدام وثائق سفر تحتوي على تواريخ ميلاد مزورة.

ووفقاً لتقارير من قبل منظمات غير حكومية معنية بحقوق الإنسان، عمل أطفال البدون ممن لا تتجاوز أعمارهم السبع سنوات لساعات طويلة كباقة متجولين في الشوارع، وأحياناً تحت ظروف خطيرة. والجهود التي يبذلونها لإعالة أسرهم عرضت تعليمهم للخطر في كثير من الأحيان وأسفرت عن قرارات العديد منهم بالتخلي عن دراستهم.

وبذلت الحكومة جهوداً لتطبيق قانون عمالة الأطفال على نحو فعّال. يقوم حوالي 450 مفتشاً من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بمراقبة الشركات الخاصة على نحو روتيني للتأكد من امتثالها لقانون العمل، بما في ذلك القوانين التي تمنع عمالة الأطفال. وواجه أصحاب العمل غير الملتزمين غرامات مالية أو إمكانية تعليق عمليات شركاتهم. ومع ذلك، لم تطبق الحكومة بانتظام قوانين عمالة الأطفال في مهن القطاع الخاص غير الرسمي، مثل البيع في الشوارع.

د - التمييز في مجال التوظيف والمهن

يحظر القانون التمييز في مجال العمل على أساس العرق، الجنس، النوع الاجتماعي، والإعاقة. ترحّل الحكومة على الفور العمال الأجانب المصابين بفيروس نقص المناعة البشري، ولا تتوفر حماية للعاملين على أساس التوجه الجنسي. لا توجد قوانين تحظر التمييز في العمل على أساس اللغة والأمراض المعدية (غير فيروس نقص المناعة البشري)، أو الوضع الاجتماعي، ولم يتم الإبلاغ عن حالات تمييز في هذه المجالات.

لقد حدث تمييز في التوظيف ومزاولة المهن بالنسبة للمواطنين وغير المواطنين (أنظر القسم 6: النساء). وكانت عاملات المنازل عرضة بشكل خاص للتمييز أو الإساءة بسبب البيئة المنعزلة للبيوت التي عملن فيها. قامت الحكومة بالتمييز على أساس الدين. على سبيل المثال، كان الشيعة ممثلين في قوات الشرطة والأجهزة العسكرية/الأمنية، وإن لم يكن في جميع الفروع وغالباً ليس في مناصب قيادية. وواصل بعض الشيعة زعمهم بأن "سقفاً زجاجياً" من التمييز حال دون حصولهم على مناصب قيادية في بعض منظمات القطاع الخاص هذه، بما في ذلك الأجهزة الأمنية.

ينص القانون على وجوب حصول المرأة على "أجر مساوٍ لأجر الرجل شرط أن تقوم بنفس العمل الذي يقوم به"، غير أن القانون يحظر على المرأة العمل في "الصناعات الخطرة" والأعمال "المضرة" بالصحة. وبالرغم من تحقيق تحسن محدود، ادعت النساء المتعلقات أن الطبيعة المحافظة للمجتمع قيدت فرصهن للتقدم في السلم الوظيفي. وفي حين شكلت النساء 72 في المئة من خريجي جامعة الكويت، لكن تمثيل النساء كان دون المستوى المطلوب من حيث عدد الطلاب المبتعثين للدراسة في الخارج، وقد يعود ذلك إلى استمرار المخاوف المجتمعية حول السماح للشابات بالدراسة بعيداً عن أسرهن.

هـ. ظروف العمل المقبولة

يحدد القانون الحد الأدنى للأجور الوطنية في القطاع الخاص عند 65 ديناراً (217 دولار) شهرياً. الحد الأدنى الحالي لأجور عاملات المنازل هو 45 ديناراً (150 دولار) شهرياً. وبحسب معايير الأمم المتحدة لعام 2012، فإن خط الفقر بالنسبة لأسرة مكونة من خمسة أفراد هو 1,000 دينار (3300 دولار) شهرياً. يعيش ويعمل معظم الموظفين من ذوي الأجور المتدنية في البلد من دون أسرهم وقد وفر أرباب العمل لهم على الأقل شكلاً من أشكال السكن.

يحدد القانون ساعات العمل الأسبوعية القياسية بـ 48 ساعة (40 ساعة لصناعة البترول)، ويمنح العاملين في القطاع الخاص 30 يوماً من الإجازة السنوية. كما يمنع القانون الاشتراط على العمال بالعمل لأكثر من ستين ساعة في الأسبوع أو لأكثر من عشرة ساعات في اليوم. وينص القانون على تخصيص 13 يوماً من أيام العطل المعينة في السنة. ويحق للعمال الحصول على 125 في المائة من الراتب الأساسي للعمل الإضافي و 150 في المائة من الراتب الأساسي للعمل في اليوم المخصص كعطلة أسبوعية لهم.

أصدرت الحكومة معايير للصحة والسلامة المهنية وكانت سارية المفعول ومناسبة لمعظم الصناعات الرئيسية. على سبيل المثال، يشترط القانون توقف كل الأعمال التي تتم في الهواء الطلق ما بين الساعة الحادية عشرة صباحاً والساعة الرابعة عصراً خلال شهر حزيران/يونيو وتموز/يوليو وأب/أغسطس أو عندما ترتفع درجة الحرارة إلى 49 درجة مئوية (120 درجة فهرنهايت) في الظل. يجوز للعامل تقديم شكوى ضد رب العمل إلى الهيئة العامة للقوى العاملة إذا كان العامل يعتقد بأن سلامته وصحته تعرضتا للخطر.

لا يتم تطبيق القانون واللوائح التي تنظم ظروف العمل المقبولة لعاملات المنازل. لوزارة الداخلية صلاحية النظر في قضايا عاملات المنازل، وتعاملت السلطات مع مشاكلهن على أنها مشاكل إدارية وليست متصلة بالعمل.

ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل مسؤولة عن إنفاذ القوانين المتعلقة بالأجور وساعات العمل والعمل الإضافي والسلامة المهنية والأنظمة الصحية للعمال غير المحليين. كان الإنفاذ من قبل الوزارة جيداً بوجه عام، ومع ذلك كانت هناك فجوات في الإنفاذ فيما يتعلق بالعمال الأجانب غير المهرة. وأشار عدد من مسؤولي الوزارة إلى أن الأعداد غير الكافية للمفتشين هو السبب الرئيسي في عدم قدرتهم على فرض القوانين على أفضل وجه.

وقام ما يقرب من 450 من مفتشي العمل بمراقبة الشركات الخاصة. قامت الحكومة من حين لآخر بالتفتيش على الشركات، وذلك لرفع وعي العاملين وأصحاب العمل ولضمان التزامهم بقواعد السلامة القائمة، والتحكم بالتلوث في صناعات معينة، وتدريب العمال على تشغيل الماكينات، والإبلاغ عن أية انتهاكات.

وراقبت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل مواقع العمل للتأكد من الإمتثال لقواعد حظر العمل في الصيف ومئات الانتهاكات المسجلة خلال العام. يمكن للعمال أيضاً إبلاغ سفاراتهم أو الإتحاد العام لعمال الكويت أو قسم المنازعات العمالية عن هذه الانتهاكات. ويواجه أرباب العمل غير الممتثلين تحذيرات وغرامات، أو التعليق القسري لعمليات الشركة، لكن هذه لم تكن قوية بما فيه الكفاية لردع المخالفين.

تقدم العمال بشكاوى لدائرة تسوية المنازعات في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، لكن الحكومة لم تطبق المعايير على نحو موحد. في الأشهر العشرة الأولى من السنة، تلقت إدارة منازعات العمل شكاوى من 12,600 عامل، وكانت هذه الشكاوى إما بخصوص قضايا تتعلق بعقد العمل مثل عدم دفع الأجور أو بخصوص صعوبات تحويل تأشيرات العمل لشركات جديدة. تم حل معظم الشكاوى ودياً وإحالة الحالات المتبقية إلى المحاكم للبت فيها.

في بعض الأحيان تدخلت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لحل النزاعات العمالية بين العمال الأجانب وأرباب عملهم. وقامت لجنة التحكيم التابعة للوزارة أحياناً بالحكم لصالح العمال الأجانب الذين ادعوا أن عقود العمل تعرضت لانتهاكات من قبل أرباب عملهم. وكانت الحكومة أكثر فعالية في حل النزاعات المتعلقة بالمرتببات غير المدفوعة التي تشمل عمال القطاع الخاص من حل تلك النزاعات التي تشمل عاملات المنازل.

وكان العمال الأجانب عرضة لظروف عمل غير مقبولة. وعملت عاملات المنازل وغيرهن من العمالة الأجنبية غير الماهرة على نحو متكرر في القطاع الخاص لفترات تجاوزت الـ 48 ساعة أسبوعياً في كثير من الأحيان، وبدون يوم راحة.

ولم يكن أمام عاملات المنازل عند انتهاك حقوقهن من قبل أرباب العمل سوى طلب القبول في ملجأ عاملات المنازل حيث توسطت الحكومة بين الكفلاء والعاملات إما لمساعدة العاملة في إيجاد كفيل بديل، أو للمساعدة في عودتها الطوعية إلى بلدها. لم تكن هناك عمليات تفتيش للمساكن الخاصة التي هي أماكن العمل لغالبية عاملات المنازل في البلد. وأفادت تقارير بأن أرباب العمل أرغموا خادمت المنازل على العمل الإضافي دون تعويض إضافي.

لم تمتلك بعض عاملات المنازل القدرة على الابتعاد عن وضع غير صحي أو غير آمن دون المخاطرة بعملهن. وأفادت تقارير بقيام عاملات المنازل بالانتحار أو محاولة الانتحار بدافع اليأس بسبب سوء المعاملة بما في ذلك العنف الجنسي أو ظروف العمل الرديئة.

وأحرز العديد من سفارات البلدان التي لديها عدد كبير من عاملات المنازل في البلد درجات متفاوتة من النجاح في الضغط على الحكومة لمقاضاة حالات خطيرة من إساءة معاملة عاملات المنازل. وذكرت إحدى السفارات أنها استخدمت شركة محاماة لتمثيل العمال الذين يحتاجون إلى تمثيل قانوني، وتراوحت نسبة النجاح ما بين 97 و100 في المئة خلال العام بفعل الضغط على الحكومة لمقاضاة معظم حالات الإساءة الشديدة لعاملات المنازل. وشملت حالات الإساءة الشديدة تلك التي انطوت على إصابات خطيرة مهددة للحياة.